



المسئولة البيئية لمنظمات المجتمع المدني فى نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر: دراسة حالة

إعداد

د/ محمد أحمد عمر هاشم

المركز الدولي للإسلامى للدراسات والبحوث السكانية

جامعة الأزهر، بالقاهرة، جمهورية مصر العربية

المسئولة البيئية لمنظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر دراسة حالة

محمد أحمد عمر هاشم.

المركز الدولي للإسلامي للدراسات والبحوث السكانية، جامعة الأزهر، بالقاهرة، جمهورية
مصر العربية.

البريد الإلكتروني: M_hashem1@hotmail.com

المستخلص:

في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي يشهدها العالم، أصبح من الضروري التحول نحو نماذج تنمية مستدامة، يأتي في مقدمتها الاقتصاد الأخضر الذي يُعد آلية فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد البيئية. وتلعب منظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا في هذا التحول من خلال نشر الوعي البيئي وتعزيز ثقافة الاستدامة، ورغم ما تمتلكه هذه المنظمات من إمكانيات للتأثير في سلوك الأفراد والجماعات، إلا أن هناك تساؤلات حول مدى قيامها بمسؤولياتها البيئية بفعالية، ومدى مساهمتها في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر داخل المجتمعات المحلية، وهي دراسة وصفية. اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، واستعانت باستمارة استبانة لأعضاء مجلس الإدارة والموظفين الدائمين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين الدائمين بجمعية رسالة وبلغ عددهم ٦٤ مفردة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها فهم مجتمع الدراسة أن الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة مع الحفاظ على البيئة وأن الاقتصاد الأخضر يعزز العدالة الاجتماعية، كما توصلت إلى أن لدى المنظمة حضور إعلامي في الترويج لقضايا البيئة والاقتصاد الأخضر، وساهمت برامج المنظمة في رفع الوعي بمبادئ الاقتصاد الأخضر، وكانت أهم التحديات ضعف التعاون بين المنظمات المدنية والجهات الحكومية، وعدم توفر معلومات وأدلة إرشادية حول الاقتصاد الأخضر.

الكلمات المفتاحية: المسئولة البيئية – المنظمات – الاقتصاد الأخضر – التنمية المستدامة.



Environmental Responsibility of Civil Society Organizations in Promoting the Culture of the Green Economy: A Case Study

Mohamed Ahmed Omar Hashem

International Islamic Center for Population Studies and Research, Al-Azhar University, Cairo, Arab Republic of Egypt.

Email: M_hashem1@hotmail.com

ABSTRACT

In light of the increasing environmental challenges facing the world, it has become imperative to shift towards sustainable development models, foremost among which is the green economy, which is an effective mechanism for achieving sustainable development and preserving environmental resources. Civil society organizations play a pivotal role in this transformation by spreading environmental awareness and promoting a culture of sustainability. Despite the potential of these organizations to influence the behavior of individuals and groups, questions remain about the extent to which they effectively fulfill their environmental responsibilities and their contribution to spreading a green economy culture within local communities. This is a descriptive study. The study adopted a case study approach and utilized a questionnaire survey of 64 members of the board of directors and permanent employees of the Resala Association. The study reached a number of findings, the most important of which is the study community's understanding that the green economy aims to achieve sustainable development while preserving the environment and that the green economy promotes social justice. It also found that the organization has a media presence in promoting environmental issues and the green economy, and its programs have contributed to raising awareness of the principles of the green economy. The most significant challenges were weak cooperation between civil society organizations and government agencies and the lack of information and guidance on the green economy.

Keywords: Environmental Responsibility - Organizations - Green Economy - Sustainable Development.

أولاً: مدخل لمشكلة الدراسة:

تعد التنمية هدفاً أساسياً تسعى إلى تحقيقه المجتمعات النامية والمتقدمة علي حد سواء وذلك باعتبارها وسيلة أساسية يمكن عن طريقها تحقيق معدلات مرتفعة من الرقي والتقدم والرفاهية والخروج عن دائره التخلف واللحاق بركب التقدم الذي أصبح يسير بمعدلات سريعة ومتلاحقة (الجوهري، ٢٠٠٠، ٢٦٧)

فالتنمية عملية شاملة متكاملة، يتوقف نجاحها علي ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال، والتنمية كمفهوم شاع الحديث عنها عقب الحرب العالمية الثانية بشكل خاص، بسبب ما نجم عن تلك الحرب من مشكلات إجتماعية بارزة، دفعت بدول العالم إلى بذل جهود مضاعفة، لتغيير أوضاعها وتحسين أحوالها المادية. (السنبل، ٢٠٠١، ٥)

لذلك اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام ٢٠١٥ أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، التي توازن بين الإستدامة الإجتماعية والإقتصادية والبيئية، وتضع خارطة طريق لعالم أفضل، باعتبارها دعوة عالمية للعمل علي إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والإزدهار بحلول ٢٠٣٠، يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة شراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين علي حد سواء للتأكد من أننا نترك كوكباً أفضل للأجيال القادمة. (الشيخ، ٢٠٢١، ١٨٣)

ولذا فقد شهد العالم اهتماماً كبيراً بموضوع التحول نحو الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء التي أخذت تشكل بديلاً أو حلاً لفشل نماذج التنمية التقليدية ولمواجهة التحديات المتمثلة في تغير المناخ، والأزمات البيئية المختلفة ولتحقيق التنمية المستدامة وذلك عبر دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (شحاته، ٢٠٢٤، ٧٢)

وتواجه مصر العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على رأسها ظاهرة التغيرات المناخية التي تميزت من معظم المشكلات البيئية الأخرى بأنها عالمية الطابع، حيث إنها تعدت حدود الدول لتشكل خطورة على العالم أجمع، فقد تم التأكد من الازدياد المطرد في درجات حرارة الهواء السطحي على الكرة الأرضية ككل؛ حيث ازداد المتوسط العالمي بمعدل يتراوح بين ٠.٣ حتى ٠.٦ من الدرجة خلال المئة سنة الماضية (عبدالباسط، ٢٠٢٠، ١٥١).

وفي ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ ركز على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي ومشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية. يأتي ذلك جنبا إلى جنب مع تحقيق نمو اقتصادي مرتفع احتوائي ومستدام وتعزيز الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي في كافة المجالات. وتعطي رؤية مصر ٢٠٣٠ أهمية لمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية من خلال وجود نظام بيئي متكامل ومستدام يعزز المرونة والقدرة على مواجهة المخاطر الطبيعية. كما تركز الرؤية على حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال الإصلاح الإداري وترسيخ الشفافية، ودعم نظم المتابعة والتقييم وتمكين الإدارات المحلية. وتأتي كل هذه الأهداف المرجوة في إطار ضمان السلام والأمن المصري وتعزيز الريادة المصرية إقليمياً ودولياً (رئاسة الجمهورية، رؤية مصر ٢٠٣٠).

وتولي الحكومة المصرية اهتماماً فائقاً بموضوع التغيرات المناخية حيث إنضمت مصر لتوقيع إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية عام ١٩٩٧م ثم صدقت عليها في عام

٢٠٠٥م وهو ما أعقبه تشكيل عدد من اللجان العلمية المتخصصة بمتابعة تغيرات المناخ، وتم تأسيس المجلس الوطني للتغيرات المناخية، وتحددت مسؤوليات المجلس في عدة نقاط تفصيلية، أهمها العمل على صياغة وتحديث الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمواجهة تغيرات المناخ، ومتابعة مشروعات تخفيف الانبعاثات الضارة، والتكيف مع التغيرات المناخية، وتجميع وإدارة البيانات الخاصة بمتابعة التغيرات المناخية من مصادر أجهزة الدولة المختلفة والتقييم والموافقة على المشروعات الحكومية وغير الحكومية المقدمة للصندوق الأخضر، وكذلك الموافقة على الخطة المصرية للمساهمة المستقبلية INDC في العمل الدولي لمواجهة تغير المناخ. (أبو مندور، ٢٠٢٣، ٢٤٥)

وقد أصبح التوجه نحو الاقتصاد الأخضر أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخاصة في ضوء التحديات البيئية المتزايدة التي يواجهها العالم، حيث تمارس المؤسسات المالية الدولية دوراً بارزاً في هذا التوجه عبر تبني سياسات تمويلية تدعم الاستدامة وتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع الصديقة للبيئة، كما تتبنى المؤسسات المالية الدولية سياسات لدعم التمويل الأخضر في كافة دول العالم، فعلى سبيل المثال، قام البنك الآسيوي للتنمية (ADB) بتخصيص ٥٠٪ من قروضه السنوية لتمويل المناخ بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك بزيادة عن الهدف الحالي البالغ ٣٥٪ وذلك بهدف دعم الاستثمارات في المشاريع المستدامة لمواجهة التحديات البيئية في المنطقة (محمد، ٢٠٢٥، ٣٠٥)

ولقد اتجه العالم اليوم بخطوات متسارعة إلى خضرة البيئة أو ما يسمى بالبيئة الخضراء وذلك كاستجابة ملحة نحو مواجهة تفاقم المشكلات البيئية والتي باتت تشكل تهديداً الاستمرارية الحياة البشرية من أجل أن يعمل الحياة إلى شكلها الطبيعي وتصبح البيئة أكثر نقاء. (علام، ٢٠١٤، ٨٠).

حيث يعد الاقتصاد الأخضر أحد آليات تحقيق التنمية المستدامة، حيث يشكل فرصة لتخطي مراحل إنمائية وتطبيق تكنولوجيات متقدمة، من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وكفالة حصول المناطق الريفية على الطاقة، وتوفير إمدادات المياه النظيفة والمساكن ومرافق الصرف الصحي والنقل العام، وهي أمور يمكن أن توجد فرص عمل وتسهم في القضاء على الفقر (عبدالباسط، ٢٠٢٠، ١٥٢).

كما يعتبر الاقتصاد الأخضر أحد متطلبات التنمية الاقتصادية، حيث يساعد الاقتصاد الأخضر على مواجهة الأزمات المتعددة التي يواجهها الاقتصاد العالمي مثل أزمة الطاقة والغذاء والمياه والمناخ، وتواجه الحكومات صعوبات كثيرة في سبيل المحافظة على البيئة منها رصد وضخ كميات كبيرة من الأموال للتخلص من الملوثات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في ظل القيود المفروضة على الموارد والمخاطر الناجمة عن التغير المناخي والمخاطر الناجمة عن المفاعلات النووية والإشعاعات التي يتم التخلص منها بطرق إرادية أو غير إرادية (عبد الغفار، ٢٠٢٣، ١٤٩٨)

وقد فرض ذلك على جميع المؤسسات الاجتماعية ان تتبنى اساليب الادارة البيئية من خلال العمل على الوقاية من التلوث من المصدر ودراسة الوضعية البيئية للمؤسسة والاهتمام بها من خلال استخدام التكنولوجيات الانظف والأكفأ واستهلاك الموارد الطبيعية والطاقة بشكل

مستدام وعقلاني كما يجب عليها اعتماد معايير واليات تحد من الغازات المنبعثة والملوثات وتحد من تدفق النفايات وتجعلها قابلة للتثمين (الشيخ، ٢٠١٦، ١٠٤)

وقد زاد دور منظمات المجتمع المدني في الأونة الأخيرة بشكل ملحوظ ولا سيما بعد قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، لذلك كان لابد من توسيع المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتصبح شريكاً في عملية التنمية من خلال توفير الخدمات، والمساهمة في العملية التنموية من خلال تنمية المهارات وصياغة البرامج التنموية والمساهمة في إقامة المشروعات الصغيرة المختلفة. (متي و آخرون، ٢٠١٩، ٢٣٦-٢٣٧)

وتمثل منظمات المجتمع المدني جزءاً من القطاع المجتمعي في المجتمعات الحديثة وتقع تلك المجتمعات بين القطاعين العام والخاص وتعد تلك الجمعيات بمثابة منظمات ربط ووصل بين مكونات المجتمع وعلى الرغم من اختلاف الجمعيات من حيث الحجم والاهمية ومناطق الاهتمام بين الدول والثقافات المختلفة، فإن الجمعيات وظائف متشابهة، فهي تناصر الفقراء والضعفاء وتسعى للتغيير الاجتماعي وتقدم الخدمات الاجتماعية وفي بعض الدول تمثل الأداة الرئيسية لتوزيع ونشر الرفاهية الاجتماعية (السماطوي، ٢٠١٢، ١٥٦)

كما تساهم منظمات المجتمع المدني في نشر الوعي البيئي وتفعيل ثقافة الاقتصاد الأخضر. وإيماناً من وزارة البيئة المصرية بأهمية تدعيم وتنمية قدرات منظمات المجتمع المدني في نشر الوعي البيئي وتفعيل ثقافة الاقتصاد الأخضر والمساهمة في حل القضايا البيئية الملحة التي تواجه مصر فقد أخذت الإدارة العامة للجمعيات الأهلية على عاتقها مساعدة منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال البيئة حتى تشارك بفعالية في حل تلك القضايا من خلال مجموعة من المهام والمسؤوليات الرئيسية وهي: تحديد أولويات البرامج والمشروعات البيئية التي تتطلب مشاركة المجتمع المدني من خلال الجمعيات الأهلية، ووضع الخطط والبرامج الخاصة بحماية البيئة من خلال عمل شراكة إستراتيجية بين الجهات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، وإتباع أساليب، ومبادئ المشاركة، والإدارة الرشيدة في ذلك من أجل تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في حماية البيئة بالإضافة إلى التنسيق مع الأطراف المعنية المختلفة داخل وزارة البيئة وخارجها فيما يتعلق بدعم وتحفيز مبادرات الجمعيات الأهلية البيئية سواء جهات حكومية، قطاع خاص أو جهات مانحة وتقديم الدعم المادي، والدعم الفني، وبناء قدرات الجمعيات الأهلية البيئية، ومساندة المحافظات من خلال الآليات القائمة وبالتنسيق مع الجهات المعنية وزارة البيئة جهاز حماية البيئة (عبدالرحمن، ٢٠٢٥، ١٦٥)

وفي ظل بيئة تحكمها شدة المنافسة واضطرابات اقتصادية من أزمات عالمية، أصبح لزاماً على منظمات المجتمع المدني التوجه نحو الاهتمام والالتزام بالمسؤولية البيئية، إذا أصبح تبني نظم الإدارة البيئية أمراً ضروريا لضمان استمرارية المنظمة وتحسين أدائها الاقتصادي وكذا الحفاظ على صورتها في المحيط الذي تتواجد فيه، ويعد مدخل الإنتاج الأخضر من المداخل الحديثة وتوجهها معاصراً يعمل على تقديم منتجات صديقة للبيئة بهدف تحقيق استدامة الأعمال وحماية البيئة والحفاظ على صحة الإنسان (طرشاني، ٢٠٢٢، ١٣١).

وتعتبر الخدمة الاجتماعية من بين المهن التي ترتبط بشكل وثيق بالبيئة وعناصرها، حيث تركز على رعاية الإنسان وبيئته، وتسعى إلى تحقيق التوازن المثلى بين الفرد ككائن حي، وكعضو في مجتمعه وكعضو في بيئته المحيطة، كما يمكن للخدمة الاجتماعية أن تعزز الوعي

البيئي بين أفراد المجتمع والجماعات، وتعمل على تنمية المواقف الإيجابية تجاه البيئة، بالإضافة إلى تزويد الأفراد بالمهارات الأساسية التي تمكنهم من التعامل مع تحديات البيئة وحلها، كما تسعى الخدمة الاجتماعية إلى تعزيز قيم المشاركة البيئية بين الشباب وتعميقها لديهم (الهشاشي، ٢٠٢٢، ١٠٠).

لذا تفرض الظروف والأوضاع على مهنة الخدمة الاجتماعية أن تعطى الأولوية للأخذ بالاتجاهات التنموية التي تستهدف تفعيل الأداء الاجتماعي بمنظمات المجتمع المدني، من خلال الوقوف على الصعوبات التي تواجهها والبحث عن بدائل للتغلب عليها، حتى تسير عملية التنمية المحلية بخطى متوازنة ومتكاملة مع التنمية القومية في مختلف المجالات والنشاطات، وثمة دراسات سابقة تناولت الاقتصاد الأخضر وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات.

حيث أكدت دراسة لـ (Voumik, 2014) أهمية الاقتصاد الأخضر في صنع تكنولوجيا بديلة صديقة للبيئة، تساعد على التقليل من النفايات والتلوث عن طريق تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، كما أكدت الدراسة أن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر أحد الأدوات المهمة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة، ويمكن أن يوفر خيارات لصنع السياسات وتعزيز الاندماج الاجتماعي وتحسين رفاهية الإنسان، وخلق فرص العمل والتشغيل والعمل للائق، في حين سعت دراسة (Gea & Zhi, ٢٠١٦) إلى معرفة العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والعمالة وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الأخضر له آثار إيجابية على العمالة في كلاهما البلدان النامية والمتقدمة كما يمكن أن يكون للاقتصاد الأخضر أيضاً آثار سلبية في بعض البلدان. كما أكدت الدراسة أن هناك نقص في الدراسات حول مختلف البلدان نحو الطاقة، وعدم كفاية الدعم النظري، والتحليل المحدود مثل هذه العلاقة مع ضرورة وضع الآليات التي يتم بموجبها تنظيم مثل هذه العلاقات، كما استهدفت دراسة غالي (٢٠١٧) التعرف على الجبايات الخضراء ومتطلبات التنمية المستدامة، وأوضحت الدراسة أن الوعي الجديد بأهمية الجبايات البيئية قد ساعد في توجيه السلوك والفعل الشخصي والجماعي نحو تبني أدوات بيئية أكثر استدامة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: اعتماد الجبايات الخضراء سيتمكن مختلف الفاعلين من زيادة قدرتهم على توفير مجموعة من الضمانات المساعدة على دعم قدرات الحماية، وتحديد مسئوليات الأطراف وحقوقها، كما أكدت (دراسة شيزي وآخرون ٢٠١٧ chazee et al.) من خلال التخطيط كأداة للاستدامة البيئية والتي أشارت إلى أن تنفيذ المعايير الدولية للتنمية المستدامة يشجع البلدان على تطوير عمليات تخطيط تشاركية على المستوى المحلي، وذلك من خلال دراسة الوثائق التخطيطية ومراعاتها لعدد من بلدان شمال البحر المتوسط، وأيضاً دراسة (عبد الغفار وبخاري، ٢٠١٨) هدفت إلى التعريف بالوظائف الخضراء وتخضير الوظائف القائمة التي تتضمن الانتقال نحو اقتصاد أكثر اخضراراً في المملكة العربية السعودية، وتؤكد الدراسة أن الوظائف الخضراء تساهم في تقليص معدلات البطالة ومعدلات الفقر، وتوصي الدراسة بضرورة أهمية التحول إلى الاقتصاد الأخضر وتبنى نموذج متطور للتنمية الاقتصادية، والتوجه الأخضر من خلال الاستراتيجيات التنموية والبرامج الداعمة وتؤكد على أهمية الوعي البيئي والسلوك المستدام، واستهدفت دراسة محمد (٢٠١٩) توضيح أهمية ممارسات إدارة البيئة الخضراء من أجل نشر ثقافة الوعي الصحي لدى العاملين لتحقيق التنمية المستدامة، وتحديد مدي توفر المتطلبات التي تمتلكها المنظمات لتطبيق بيئة صحية خضراء،

وتبني توجه جديد للمنظمات الأخرى في تطبيق إدارة البيئة الخضراء باعتباره من الجوانب الحيوية لتحقيق التنمية المستدامة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى اهتمام أسواق المجمع بالتنمية المستدامة، افتقار العاملين إلى ثقافة البيئة الخضراء في مجمع الأسواق لأنهم ليسوا على اطلاع بالمفاهيم التقنية التي تخص التوجهات الخضراء، وتوصي الدراسة بضرورة استثمار إمكانية التوجه نحو المحافظة على البيئة وكفاءة استخدام الخدمات البيئية وتهيئة أجواء خالية من التلوث وتحقيق المسؤولية الاجتماعية، كما أكدت دراسة بن موسى، قمان، (٢٠١٩) على أن الاقتصاد الأخضر يعتبر رد فعل لآثار التدهور البيئي والمشكلات العالمية عامة والبيئية خاصة؛ حيث أصبح مطلباً أساسياً وحتمياً لإيقاف التدهور البيئي متعدد المظاهر، إذ وصف بأنه أداة لعبئة البلدان نحو التنمية المستدامة. كما توصلت إلى أنه يمكن التحول إلى الاقتصاد الأخضر من خلال الاهتمام بعدة قطاعات ذات أولوية كالزراعة والغابات والمياه والسياحة، والاستناد إلى جملة أدوات تمكينية الطاقة الخضراء، الاستثمار الأخضر التكنولوجي الخضراء، المباني الخضراء، الوظائف الخضراء)، وقدمت دراسة الصفدي (٢٠٢٠) رؤية مقترحة للتربية من أجل بيئة خضراء بالجامعات المصرية، واشتملت تلك الرؤية المقترحة على سبل تنمية معارف ومهارات، وقيم واتجاهات طلاب الجامعات المصرية المرتبطة بالتربية من أجل بيئة خضراء، كما هدفت دراسة طاوي، (٢٠٢٠) إلى معرفة التكامل بين كل من الاقتصاد البنفسجي الذي يعتبر من أهم النماذج الذي تم تطويرها في أوروبا، وذلك بناء على مبدأ استخدام الثقافة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة، والاقتصاد الأخضر الذي يسعى بدوره إلى تحسين رفاهية الإنسان والحد من المخاطر البيئية وندرة الموارد، حيث أن هناك اهتمام عالمي كبير لكل من الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر، وخلصت الدراسة إلى أن نظرة الاقتصاد الأخضر امتدت إلى تمكين حلول للأزمات الاقتصادية ومشاكل تفاقم البطالة من خلال مهن خضراء، والاقتصاد البنفسجي يمنح استجابة متوازنة للأزمات الاقتصادية وأزمة الرعاية والبطالة من خلال مهن بنفسجية، كما توصلت دراسة (bilfadim، ٢٠٢٠) أن الاقتصاد الأخضر يفترض الحفاظ على التنوع البيولوجي والعناصر البيئية. يمكن أن تؤدي القطاعات ذات الأولوية مثل الزراعة والصناعة والطاقة والغابات والسياحة والنقل والنفايات وإعادة تدوير المياه إلى اقتصاد أخضر وجاءت نتائج هذا البحث أنه يجب علينا التحرك نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر بطريقة لم تتحقق في الاقتصاد البني، خاصة فيما يتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية، كما توصلت دراسة عبدالرازق (٢٠٢١): إلى ضرورة أحداث تعديلات في أنماط الحياة من خلال التوعية المستمرة بأهمية الوظائف الخضراء لتشجيع الاستخدام المستدام للموارد بهدف تعزيز القضايا البيئية وذلك من خلال الاعتماد على التصنيع الأخضر الذي يقلل من النفايات والتلوث. وأيضاً تؤكد الدراسة بضرورة تطوير تعليم وتدريب الموظفين والعاملين بالجمعيات الأهلية مما يؤثر التدريب عليهم بشكل إيجابي على تطوير استراتيجيات العمل بطريقة احترافية. كما تؤكد الدراسة أن كلما زادت الوظائف الخضراء كلما حقق قدرة تنافسية لتحقيق التنمية الاقتصادية دون الحاق أي ضرر بالبيئة، وبالتالي لابد من إقامة مشروعات صديقة للبيئة وتأسيس وتطوير الصناعات الخضراء، كما توصلت الدراسة إلى مقترحات لتقليل أثار العوائق التي تحد من فاعلية الوظائف الخضراء، حتى تكون البيئة أكثر استدامة، كما هدفت دراسة Attahiru, (2021)، Ibrahim إلى التعرف على مدى قدرة الإدارة الرشيدة على الخروج من الأزمات الاقتصادية التي تؤثر على جميع الدول المتقدمة والنامية من أجل الاستدامة البيئية والاقتصادية، وذلك بهدف تحسين نوعية الحياة، بالإضافة إلى اقتراح الطرق الممكنة لتقليل التحديات العالمية التي تؤثر على البلدان المتقدمة والنامية على أساس الاستدامة، وتوصلت الدراسة إلى أن التحدي العالمي ليس

تحديًا جديدًا، ولكنه تحد قابل للإنجاز يهدف إلى ضمان تطور جميع البلدان وتغيير سلوكياتها التي ساعدت مواطنها على المستويين الدولي والوطني، ويمكن أن نستنتج أن التحديات العالمية التي تواجهها نيجيريا، وخاصة فيما يتعلق بالآزمات الاقتصادية الحالية والفقر والجوع، سيتم تخفيفها من خلال التوصيات المقترحة ومنها: أن استخدام الاقتصاد الأخضر سيخلق إلى حد كبير تنمية خضراء ووظائف خضراء للمجتمع، ويقلل من درجة الفقر والجوع خاصة في نيجيريا. وينبغي على الحكومة أن تتخذ إجراءات حيوية لحماية البيئة من خلال التحول إلى مجتمع منخفض الكربون مع تبني الاقتصاد الأخضر، كما أكدت دراسة (الكر، ٢٠٢١) أن احلال الوظائف الخضراء محل الوظائف التقليدية يزداد يوما بعد يوم في ظل التغيرات المناخية والتحديات البيئية التي تعاني منها العديد من الدول والمجتمعات وفي هذا السياق تسعى العديد من الكيانات والمنظمات والدول على حد سواء الى تطوير هذه الوظائف وإيجاد الأسس القانونية والعملية التحفيزية على تطويرها، مستفيدة من مختلف الآليات التي تندرج ضمن تحقيق التنمية البيئية المستدامة كما توصى الدراسة بضرورة الاستفادة من التجارب الدولية المختلفة وتكاثف الجهود لتحقيق غايات التنمية المستدامة واحلال الاقتصاد الأخضر كبديل استراتيجي تكتسي فيه الوظائف الخضراء المكانة الأساسية فيه، وأيضاً دراسة (محمد، صالح، ٢٠٢١) والتي اهتمت بوضع إطار مقترح للتدريب الفعال للتحول إلى الوظائف الخضراء في المجال الطبي بالتطبيق على مراكز الأورام التابعة لأمانة المراكز الطبية المتخصصة مع الإشارة الى أهم المشاكل التي تواجه هذا القطاع الهام وتوصلت الدراسة الى أن هناك تأثير للتدريب الفعال في التحول إلى الوظائف الخضراء، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عن طريق الاهتمام بالتدريب، ومعالجة جوانب القصور والخلل التي تم اكتشافها عن طريق تدريب العاملين بشكل مستمر، ورفع واقع الاحتياجات التدريبية من خلال تقييم الأداء، وتحليل التوصيف الوظيفي للعاملين، وعمل تقييم دوري للبرامج التدريبية التي تتم وقياس أثرها على تحسن الأداء والنتائج، وكذلك وضع خطط بيئية وتدريب العاملين عليها طبقا لمتطلبات كل وظيفة، وأن يتم استخدام الأساليب الحديثة في التدريب، والتقييم، ومتابعة النتائج، وأن تقوم إدارة المستشفى بالتركيز على تدريب العاملين على معايير السلامة والصحة المهنية، وأن تشجع إدارة المستشفى المتميزين وأصحاب الأفكار الإبداعية على طرح أفكارهم وخبراتهم في الندوات بغرض الاستفادة منها، بالإضافة إلى محاولة زيادة الموارد المادية للمستشفكما أثبتت دراسة حمياز (٢٠٢٢) فعالية دور المجتمع المدني في هندسة ونشر الوعي البيئي من خلال تكريس اتجاهات وإنتاج أنماط سلوكية حضارية محافظة على البيئة من خلال تفعيل آليات العمل المدني التطوعي، وجاءت دراسة (هاشم، ٢٠٢٢) متوافقة مع الدراسات السابقة من حيث وجود تكامل بين الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، حيث أتضح الأثر الإيجابي للإقتصاد الأخضر علي النمو الإقتصادي وذلك من خلال التطبيق علي ١١ دولة، وأيضاً توصلت إلى وجود علاقة تكاملية بين الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، حيث يعتبر الإقتصاد الأخضر أحد الإليات لتنشيط الإقتصاد العالمي بعد الآزمات العالمية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة بخلق نوع من التكامل ما بين النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة وحماية البيئة. كما سعت دراسة أحمد (٢٠٢٢) إلى الوقوف علي واقع ثقافة الاستدامة البيئية لدي الشباب الجامعي في ضوء التغيرات المناخية ووضع رؤية مستقبلية لتعزيز ثقافة الاستدامة البيئية لدي الشباب الجامعي في ضوء التغيرات المناخية، وناقشت دراسة (Chiu-Lan Chang, Ming Fang, 2023) أثر الإقتصاد التشاركي والطاقة الخضراء النظيفة علي التنمية المستدامة في الصين، حيث أظهرت النتائج

العلاقة الإيجابية بين المتغيرات وهو ما يوضح أن إنتاج وإستهلاك الطاقة المتجددة ، والاستثمار الأجنبي المباشر فيها يؤدي إلى تدعيم التنمية المستدامة، وهدفت دراسة (بلهوشات و بوقوم (٢٠٢٣) إلى إبراز أهمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر ، والتطرق إلى الفرص والتحديات التي يمكن أن تعترضه ، وكذا السياسات والإستراتيجيات المنتجة للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر ، بإعتباره إقتصاد بديل للإقتصاد الأحفوري فهو ظهر نتيجة للأزمات المالية والغذائية وأزمة المناخ ، وقد توصلت النتائج إلى أنه يلعب دوراً رئيسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، كونه يعمل على رفع معدلات النمو الإقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وكذا الحد من الفقر والبطالة ، ووقف استنزاف الموارد الطبيعية ، وترشيد استخدامها وحماية البيئة. كما إستهدفت دراسة شحاته (٢٠٢٤) إلى تحديد معايير البيئة الخضراء من وجهة نظر الشباب الجامعي وتحديد دور الاختصاصي الاجتماعي كمارس عام في توعية الطلاب بمعايير البيئة الخضراء وتوصلت نتائجها إلى أن المتوسط العام لمعايير البنية التحتية بلغ معدل متوسط ، كما جاء المتوسط العام لمعايير إدارة المخلفات بمعدل متوسط ، كما توصلت دراسة عبد الحليم، (٢٠٢٤) والتي هدفت إلى "تحديد معوقات ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية"، وتضمنت مفاهيم أبرزها مفهوم الاقتصاد الأخضر والاستدامة البيئية، وتنتمي لنمط الدراسات الوصفية، وأسفرت النتائج عن معاناة الجمعيات الأهلية بمستوى متوسط من المعوقات التنظيمية المرتبطة بالجمعية، والمعوقات المجتمعية المرتبطة بأعضاء المجتمع المحلي، والمعوقات العامة المرتبطة بالمجتمع الخارجي، وخلصت إلى توصيات أبرزها التخطيط الاستراتيجي الفعال للبرامج والمشروعات الخضراء، وتطوير أجهزة الرصد البيئي للملوثات، وتطوير سياسة موحدة للعمل الاجتماعي الأخضر، واستهدفت دراسة عبد الباسط (٢٠٢٥) تحديد درجة وعي الباحثين بمفهوم الاقتصاد الأخضر، وأهميته، والأسباب التي تدعو للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر في مجالات إدارة الأراضي والمياه والطاقة، والنقل، وتدوير المخلفات وغيرها، والتعرف على متطلبات التحويل نحو الاقتصاد الأخضر والجهات المعنية بهذا التحويل، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق معنوية بين الباحثين من الفئات الثلاث العاملين بقطاع الزراعة - العاملين بالمصانع - الباحثين من حيث درجة معرفتهم بمفهوم الاقتصاد الأخضر وأهميته، وأسباب التحويل نحوه في كل مجال من مجالاته السبع المدروسة، والمعرفة بمتطلبات التحويل له والجهات المعنية به، والتحديات التي تعوق التحويل نحوه، وكانت الفروق للصالح الباحثين في كل بند من البنود المدروسة.

تعقيب عام على الدراسات السابقة:

- معظم الدراسات تؤكد أن الاقتصاد الأخضر أصبح ضرورة وليس خياراً، كونه يربط بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، واعتباره رد فعل للأزمات البيئية والمالية، كما في (بن موسى ٢٠١٩) و(بلهوشات ٢٠٢٣).
- تبين أنه يساهم في العدالة الاجتماعية وتقليل الفقر والبطالة (Attahiru 2021)، هاشم (٢٠٢٢).
- له دور في الوظائف الخضراء والتحول في سوق العمل كما ربطت (Gea & Zhi 2016) و(الكر ٢٠٢١) بين التغير المناخي وضرورة استحداث وظائف جديدة خضراء.
- أشارت دراسات متعددة إلى أن التدريب والتأهيل هما مفتاح التحويل إلى هذه الوظائف، كما في (محمد وصالح ٢٠٢١).

- أكدت (عبدالرزاق ٢٠٢١) على أهمية التصنيع الأخضر في خلق وظائف مستدامة.
- أشارت (شيزي وآخرون ٢٠١٧) إلى أهمية التخطيط التشاركي على المستوى المحلي والدولي.
- كشفت (عبدالحميد ٢٠٢٤) عن معوقات تنظيمية ومجتمعية تحد من فاعلية الجمعيات الأهلية في التحول الأخضر.
- أكدت (الصفدي ٢٠٢٠، أحمد ٢٠٢٢) على الحاجة إلى تنمية قيم واتجاهات وسلوكيات بيئية لدى الشباب الجامعي.
- أشارت (شحاته ٢٠٢٤) إلى دور الأخصائي الاجتماعي في توعية الطلاب بالمعايير البيئية.
- بينت (عبدالباسط ٢٠٢٥) وجود تفاوت معرفي كبير بين فئات المجتمع، مما يشير إلى فجوة معرفية بحاجة إلى التوعية.
- كشفت (Chiu-Lan et al 2023) أن الاستثمار في الطاقة المتجددة يسهم بشكل واضح في التنمية المستدامة.
- ناقشت (Attahiru 2021) ضرورة الإدارة الرشيدة لعبور الأزمات العالمية مع تبني نهج الاقتصاد الأخضر.

ثانياً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي يشهدها العالم، أصبح من الضروري التحول نحو نماذج تنموية مستدامة، يأتي في مقدمتها الاقتصاد الأخضر الذي يُعد آلية فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد البيئية. وتلعب منظمات المجتمع المدني دوراً محورياً في هذا التحول من خلال نشر الوعي البيئي وتعزيز ثقافة الاستدامة، ورغم ما تمتلكه هذه المنظمات من إمكانيات للتأثير في سلوك الأفراد والجماعات، إلا أن هناك تساؤلات حول مدى قيامها بمسؤولياتها البيئية بفعالية، ومدى مساهمتها في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر داخل المجتمعات المحلية.

ومن هنا تنبع مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما المسئولة البيئية لمنظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر؟ ويتفرع منه عدة تساؤلات :-

١. ما مدى وعي منظمات المجتمع المدني بمفهوم ومبادئ الاقتصاد الأخضر؟
٢. ما دور منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر؟
٣. ما التحديات التي تواجه المنظمات في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر؟
٤. ما مقترحات تعزيز المسئولية البيئية داخل منظمات المجتمع المدني لتبني نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١. التعرف على مدى وعي منظمات المجتمع المدني بمفهوم ومبادئ الاقتصاد الأخضر.
٢. الوقوف على دور منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.
٣. الوقوف على التحديات التي تواجه المنظمات في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.
٤. اقتراح آليات لتعزيز المسؤولية البيئية داخل منظمات المجتمع المدني لتبني نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.

رابعاً: أهمية الدراسة

أ- الأهمية المهنية :

١. تطوير قدرات الممارسين في منظمات المجتمع المدني حيث توفر الدراسة إطاراً معرفياً ومهارياً يساعد العاملين في هذه المنظمات على تبني ممارسات بيئية مستدامة، ودمج مبادئ الاقتصاد الأخضر في أنشطتهم وبرامجهم.
٢. تمنح صانعي القرار داخل المنظمات أدوات عملية لتصميم سياسات ومبادرات تتماشى مع المعايير الدولية للاستدامة البيئية.
٣. رفع كفاءة الأداء المؤسسي من خلال تطبيق مبادئ المسؤولية البيئية، يمكن تحسين إدارة الموارد وتقليل الهدر، مما يعزز الكفاءة التشغيلية.
٤. تعزيز التخصصية في العمل الاجتماعي البيئي حيث تفتح المجال أمام الممارسين الاجتماعيين لاكتساب خبرات مهنية في مجالات حديثة كالتنمية المستدامة، والطاقة المتجددة، وإدارة النفايات.

ب- الأهمية المجتمعية :

١. تساهم الدراسة في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر بين المواطنين، وتشجيعهم على تبني سلوكيات أكثر استدامة.
٢. تدعم جهود المجتمع المدني في الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية الدولة المستقبلية.
٣. إشراك المجتمع في المبادرات البيئية من خلال تفعيل دور الأفراد والمتطوعين في مشروعات الاقتصاد الأخضر، مما يعزز الانتماء والمسؤولية المشتركة.
٤. تمكين الفئات المختلفة من المشاركة في الاقتصاد الأخضر بما يفتح فرصاً اقتصادية جديدة ويعزز العدالة الاجتماعية من خلال مشروعات مستدامة.

خامساً: مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم منظمات المجتمع المدني Civil Society Organizations

يشير إلى "مجل التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتواضع (إبراهيم، ٢٠٠٠، ٨٤)

كما تعرف بأنها وسط أو قناة شرعية يستخدمها الأفراد للتعبير عن آرائهم تجاه السلطة، فيحدده بأنه يمثل نمطاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجاً قليلاً أو كثيراً عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة للمجتمع تجاه كل سلطة قائمة (قنديل، ٢٠٠٨، ٨٩).

ويمكن صياغة تعريف إجرائي لمنظمات المجتمع المدني كالآتي: هي مجموعة من المنظمات أو المؤسسات التي لها تنظيم قانوني واضح ومعترف به من المجتمع وتهدف هذه المؤسسات إلى توفير الرعاية الاجتماعية بكافة جوانبها لأفراد المجتمع دون الحصول على ربح مادي.

٢- مفهوم ثقافة الاقتصاد الأخضر:

يعرف برنامج الأمم المتحدة الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد البيئية ومع ذلك فإن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب ظروف تمكين محددة تتكون من اللوائح والسياسات والدعم والموارد والحوافز والهيكل القانوني والتجارية الدولية وبروتوكولات المعونة والتجارة (آل الشيخ، ٢٠٠٨، ٤٨).

كما يُعرف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يهدف إلى الحد من المخاطر البيئية وإلى تحقيق التنمية المستدامة دون أن تؤدي إلى حالة من التدهور البيئي. وهو يرتبط بشكل وثيق بالاقتصاد الإيكولوجي، لكنه يتمتع بتركيز أقوى من الناحية السياسية (بكدي، ٢٠٢٠، ٨٧).

وثقافة الاقتصاد الأخضر هي توفير الطاقة النظيفة وتحسين جودة البيئة من خلال تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتقليل التأثير البيئي وتحسين استخدام الموارد الطبيعية تضم عدة قطاعات اقتصادية ولا يقتصر الأمر على القدرة على توليد طاقة نظيفة فحسب، بل يشمل أيضاً التقنيات التي تمكن من عمليات الإنتاج الأنظف (بكدي، ٢٠٢٠، ٨٨).

كما يمكن تعريف ثقافة الاقتصاد الأخضر بأنها الآلية اللازمة لإعادة تشكيل خصائص الأعمال والبنية التحتية والمؤسسات والعمل على تمهيد الطرق لاعتماد عمليات الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع العمل على زيادة حصة القطاعات الخضراء في الاقتصاد مع زيادة عدد الوظائف الخضراء واللائقة (عبدالرحمن، ٢٠٢٥، ١٧٥).

أبعاد الاقتصاد الأخضر:

يتضمن الاقتصاد الأخضر مجموعة من الأبعاد تتفاعل وتتكامل فيما بينها لتشكل منظومة الاقتصاد الأخضر وهي كالآتي (بادي، ٢٠٢٠، ٥٦٠):

البعد الاقتصادي: يقوم الاقتصاد الأخضر باحتساب حصة الفرد من التلوث واستهلاك الموارد وكذلك يهتم بعدالة التوزيع والحد من تفاوت الدخل، ومن مؤشرات حصة الاستثمارات القطاعية أو التجميعية التي تساهم في كفاءة استخدام الموارد والطاقة أو تخفيض النفقات أو التلوث وكذلك حصة الناتج القطاعي أو التجميعي أو العمالة التي تفي بالمعايير المقررة بشأن القابلية للاستدامة، (معزوزي وبن عثمان ٢٠١٨، ١٣٤).

البعد الاجتماعي: يقوم على الحد من النمو السكاني المتزايد والحد من الهجرة من الأرياف إلى المدن وذلك بتوفير الخدمات المختلفة في الأرياف ويهدف الاقتصاد الأخضر للحد من البطالة والفقر وعدم التفرقة بين البشر، ويشارك أفراد المجتمع في مراحل التخطيط والتنفيذ للاقتصاد الأخضر ومن مؤشرات المجاميع الاقتصادية الكلية التي تعبر عن استهلاك رأس المال الطبيعي بما في ذلك المؤشرات المقترحة في أطر العمل الخاصة بالمحاسبية البيئية والاقتصادية أو المقترحة ضمن المبادرة المسماة ما بعد الناتج المحلي الإجمالي التي يمكن أن تعبر عن البعد الصحي ومختلف الأبعاد الأخرى الخاصة والرفاهية الاجتماعية.

البعد البيئي: ويقوم على المحافظة على النظام البيئي بالاستخدام الأمثل للموارد والحد من التلوث، ومن مؤشرات كفاءة استخدام الموارد أو مدى كثافة التلوث إما على المستوى الاقتصادي القطاعي أو على المستوى الاقتصادي الكلي، ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات على سبيل المثال بكمية الطاقة أو المياه المستخدمة لإنتاج وحدة بعينها من الناتج المحلي الإجمالي.

البعد التكنولوجي: ويقوم على استخدام التكنولوجيا النظيفة التي تسهم في تحقيق أهدافه من انبعاثات الغازات والمخلفات وخفض استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والقابلة لإعادة الاستخدام واستخدام المعرفة العلمية في التطبيق العملي لاستثمار موارد البيئة من جهة، وحل المشكلات والتصدي للأخطار البيئية من جهة أخرى.

٢- مفهوم المسؤولية البيئية:

عُرفت بأنها "التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية المساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة السكان (دحداح، ٢٠١٦، ١٤٥).

كما يمكن تعريف المسؤولية البيئية للمنظمات على أنها تغطية الآثار البيئية لعمليات الإنتاج للمنظمات كتخفيض عملية تلف المنتجات والانبعاثات الغازية وتقليص الممارسات التي يكون لها آثار سلبية مستقبلاً على البيئة، كما تتمثل المسؤولية البيئية في تطبيق العمليات الخاصة بحماية البيئة (الزين، ٢٠١٦، ٣٣١).

كما يمكن تعريفها على أنها: "مهمة لتغطية الآثار البيئية للعمليات الإنتاجية للشركات تخفيض التلف والانبعاثات، تعظيم كفاءة إنتاجية مواردها وتقليص الممارسات التي يمكن أن تكون لها آثار بيئية مستقبلاً (حدادو، ٢٠١٣، ١٥٩).

كما عُرِفَت المسؤولية البيئية على أنها التزام من طرف المنظمات بالابتعاد عن الممارسات التي من شأنها إلحاق الضرر بالبيئة واستنزاف الموارد الطبيعية مستقبلاً، من أجل القضاء على النفايات والانبعاثات وزيادة كفاءة وإنتاجية مواردها. والمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي وتحسين مستوى معيشة الأفراد (طرشاني، ٢٠٢٢، ١٣٣).

وتعرف اجرائياً بأنها: هي مجموعة السياسات والممارسات والالتزامات التي تتبناها منظمات المجتمع المدني بهدف حماية البيئة والحفاظ على مواردها الطبيعية، وذلك من خلال نشر الوعي البيئي، وتبني مبادئ الاقتصاد الأخضر، وتنفيذ أنشطة ومبادرات عملية تسهم في الحد من التلوث، وترشيد استهلاك الموارد، وتعزيز الاستدامة، ويتم قياسها من خلال مؤشرات مثل: مستوى تبني البرامج البيئية، حجم الأنشطة التوعوية، ومدى الالتزام بالمعايير البيئية في العمل المؤسسي.

أنواع المسؤولية البيئية:

للمسؤولية البيئية عدة أنواع منها (على ٢٠١٣، ٣٠٧):

المسؤولية الاجتماعية: هي تشمل جميع النظم والتقاليد التي يلتزم بها الإنسان من قبل المجتمع الذي يعيش فيه، وتعنى المسؤولية الاجتماعية مسؤولية الفرد الذاتية عن الجماعة أمام نفسه وأمام الجماعة وأمام الله.

المسؤولية المهنية: وهي ما تصدره الهيئات بمختلف أنواعها وأنشطتها المتنوعة التي تزاو لها من قواعد ولوائح وإرشادات ومعايير الهدف منها الحفاظ على سير العمل وحسن أدائه.

المسؤولية الدينية وهي تشمل جميع التكاليف التي التزم بها الفرد أمام الله سبحانه وتعالى متمثلة في الأوامر والنواهي وما يترتب على ذلك من ثواب أو عقاب

المسؤولية الأخلاقية وهي تشمل جميع الأخلاق والآداب التي تنشأ من داخل النفس وما يلتزم به المرء نفسه من سلوك نحو نفسه بشكل خاص وتجاه المجتمع بشكل عام.

المسؤولية من منظور شامل: وهي الإقرار بما تصدر من أفعال وأقوال وما يترتب عليها من نتائج قد تكون معنوية كالاحترام أو التحقير أو قانونية كالجرائم وغيرها.

عناصر المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال

فيما يخص عناصر المسؤولية البيئية ، فقد طرحت بعض المنظمات رؤيتها للمسؤولية البيئية مكونة من ثلاث مرتكزات رئيسية هي: التعهدات البيئية، إدارة الموارد والطاقة المراجعة الفعلية لمتطلبات أصحاب المصالح، ويمكن تفصيل هذه العناصر من خلال ما يلي:

١- التعهدات البيئية وتكون المؤسسة مسؤولة بيئيا إذا حققت ما يلي: (حدادو، ٢٠١٧، ١١)

- تبني رؤية شاملة بهدف دعم حماية البيئة؛
- اتخاذ حماية البيئة و المحافظة عليها كإستراتيجية ذات أولوية؛
- تبني مبادئ التدابير الوقائية
- العمل على أساس العمليات الاقتصادية تكون محدودة بالنظام البيئي؛
- معرفة إذا ما كانت منتجاتها وخدماتها لها قيمة بيئية و / أو اجتماعية ومراعاة هذه الخاصية عند اتخاذ قراراتها؛
- العمل على جعل قراراتها متكاملة ومتناسقة مع الإجراءات الحكومية؛
- تشجيع الثقافة المؤسسية التي تسمح بتدعيم القيم البيئية.

٢- إدارة الموارد والطاقة وفي هذا الإطار يمكن ذكر النقاط التالية: (دريدي ٢٠١٨، صفحة ١٠٨)

- استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة

- إنتاج واستعمال الموارد المتجددة بكفاءة؛
- اعتماد وتطبيق أنظمة الإنتاج الصحيحة؛
- إعداد تقييم الأداء من أجل تحقيق استمرارية النمو، ودمج التكاليف والفوائد البيئية.
- ٣- مراعاة الفعلية لمتطلبات أصحاب المصالح وعلى أساس هذه النقطة، تكون المؤسسة مسؤولة بيئياً إذا حققت ما يلي (طرشاني، ٢٠٢٢، ١٣٣):
- الالتزام بمبادئ أولوية الإفصاح والإعلام المجاني للسلطات والمنظمات المحلية؟
- قبول محاسبة المنظمات وغيرها من أصحاب المصالح على مسؤولياتها البيئية الماضية، الحاضرة والمستقبلية؛
- الالتزام بشفافية الإفصاح عن تأثيراتها البيئية الحقيقية؛
- تقديم التقارير الدورية لأصحاب المصالح حول تأثيراتها البيئية الحقيقية

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة:- دراسة وصفية .

المنهج المستخدم: اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة" الذي يهتم بجميع الجوانب المتعلقة بالظاهرة.

أدوات الدراسة: استعانت الدراسة الحالية بالأدوات التالية في جمع البيانات:

١- استمارة استبانة لأعضاء مجلس الإدارة والموظفين الدائمين بالجمعية ، وقد مر بناء الأداة بالمراحل التالية :

- تصميم مبدئي للأداة تضمن (٥٠) عبارة تغطي ثلاثة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: ويتضمن واقع وعي منظمات المجتمع المدني بمفهوم ومبادئ الاقتصاد الأخضر.

المحور الثاني: دور منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه المنظمات في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.

المحور الرابع: مقترحات تعزيز المسؤولية البيئية داخل منظمات المجتمع المدني لتبني نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر

- تم عرض الأداة في صورتها المبدئية علي مجموعة من الأساتذة المتخصصين في الخدمة الاجتماعية بجامعة الأزهر وحلوان وعددهم (١١) محكمًا وذلك بهدف اختبار الصدق الظاهري للأداة و الاعتماد على درجة اتفاق لا تقل عن (٨٠٪) لكل عبارة، وبناءً على ذلك فقد تم حذف بعض العبارات، وإضافة بعض العبارات، وتعديل صياغة بعض العبارات، ومن ثم فقد وصل عدد عبارات الأداة بعد اختبار الصدق الظاهري من (٥٠) عبارة إلى عدد (٤٦) عبارة

- قام الباحث بحذف العبارات التي لم تحصل على نسبة الاتفاق المقررة، ليصبح إجمالي العبارات التي تكونت منها الأداة في صورتها النهائية (٤٦) عبارة .

- بالنسبة لثبات الأداة Reliability: تم استخدام طريقة إعادة الاختبار على عينة قوامها ١٥ مفردة ، بفاصل زمني أسبوعين بين التطبيقين باستخدام معامل ارتباط بيرسون وقد وصلت قيمة معامل ثبات العبارات إلى ٨٣,٢ % وبذلك فقد أصبحت الأداة صالحة لجمع البيانات من الميدان ، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

مجالات الدراسة:

المجال المكاني: تم اختيار محافظة من كل إقليم بطريقة عمدية فوق الاختيار على ثلاث محافظات هي : محافظة القاهرة ممثلة لإقليم القاهرة الكبرى، ومحافظة الغربية ممثلة لإقليم الدلتا والوجه البحري ، ومحافظة سوهاج ممثلة لإقليم الصعيد والوجه القبلي مراعاة الموضوعية والتوصل إلى نتائج يمكن تعميمها ، مراعاة للتمثيل الإقليمي لكل محافظات الجمهورية ومراعاة الخصائص البنائية لكل مجتمع.

مبهرات اختيار مجتمع الدراسة (جمعية رسالة الخيرية): تم الاستعانة بدليل المؤسسات الأهلية الذي يضم المؤسسات الأكثر فاعلية على مستوى الجمهورية والبالغ عددهم ١٤٧ جمعية ، ثم تم اختيار جمعية رسالة الخيرية وذلك لعدة أسباب أهمها:

- ١- أنها من أكبر الجمعيات في مجال العمل المجتمعي والأكثر انتشارا فروعها تغطي كافة أنحاء الجمهورية.
 - ٢- تغطي معظم أنشطة ومجالات العمل المجتمعي.
 - ٣- أنشطتها ومجالات العمل تكاد تكون واحدة بمختلف فروعها على مستوى الجمهورية مما يعطي فرصة للبحث لتقويم جهودها.
 - ٤- قيام الباحث بالمشاركة التطوعية في أكثر من نشاط بها.
 - ٥- تعاون أعضاء مجلس الإدارة مع الباحثين ورغبتهم في تقويم عمل الجمعية وتقديم مقترحات لتفعيلها.
- المجال البشري: أعضاء مجلس الإدارة والموظفين الدائمين بالجمعية وبلغ عددهم ٦٤ مفردة.

المجال الزمني: استغرقت الدراسة الميدانية من ٢٥/٣/٢٠٢٥ م وحتى ٢٨/٤/٢٠٢٥ م

المعالجة الإحصائية: تمت المعالجة الإحصائية عن طريق:

- حساب النسب المئوية لكل عبارة على حدة.
- حساب الدرجة المعيارية لكل عبارة على حدة وذلك باستخدام أسلوب الأوزان المرجحة بإعطاء تكرار نعم = ٣ ، إلى حد ما = ٢ ، لا = ١ وقد تم ضرب تكرارات (نعم $\times 3$ ، إلى حد ما $\times 2$ ، لا $\times 1$) ثم جمعها.

- من خلال الدرجة المعيارية يمكن الحصول على درجة التحقق لكل عبارة على حده وذلك بقسمة الدرجة المعيارية على حجم العينة مع ملاحظة أنه إذا كانت $r = 3$ فإن العبارة تتحقق تماماً، وإذا كانت $r = 1$ فإن العبارة لا تتحقق مطلقاً،
- أما إذا كانت $1 < r < 1,66$ فإن العبارة تتحقق بدرجة ضعيفة.
- أما إذا كانت $1,67 < r < 2,33$ فإن العبارة تتحقق بدرجة متوسطة.
- أما إذا كانت $2,34 < r < 3$ فإن العبارة تتحقق بدرجة كبيرة.

سابعاً: وصف مجتمع الدراسة والعينة :

أ- وصف مجتمع الدراسة:

جدول رقم (١) وصف عينة الدراسة من الخبراء والمسؤولين . ن=٦٤

النسبة	التكرار	البيانات الأساسية	
النوع	٥٣	ذكر	
	١١	أنثى	
	٦٤	الإجمالي	
السن	٨	أقل من ٣٠ سنة	
	١٥	من ٣٠-٤٠ سنة	
	٢٦	من ٤٠-٥٠ سنة	
	١٥	من ٥٠ سنة فأكثر	
	٦٤	الإجمالي	
	١٤	أعزب	
الحالة الاجتماعية	٥٠	متزوج	
	٦٤	الإجمالي	
	٢	فوق متوسط	
المؤهل الدراسي	٤٣	عال	
	١٩	دراسات عليا	
	٦٤	الإجمالي	
	١١	أقل من ٥ سنوات	
سنوات الخبرة	٣٣	من ٥-١٠ سنوات	
	٢٠	من ١٠ سنوات فأكثر	
	٦٤	الإجمالي	
	٦٤	الإجمالي	

بالنظر إلى الجدول السابق رقم (١) يتضح ما يلي :

١. أن نسبة ٨٣٪ من أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من الذكور بينما (١٧٪) كانت من الإناث، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة وثقافة المجتمع فالرجال هم الذين يقبلون على تولي المناصب القيادية، كما أنهم أكثر قدرة على التعامل مع احتياجات المجتمع.
٢. أن ٤٠,٦٪ من العينة تقع أعمارهم من ٤١ - ٥٠ سنة، بينما ٢٣,٤٪ تقع أعمارهم من ٣١ - ٤٠ سنة كذلك جاءت نسبة الذين تقع أعمارهم في المرحلة العمرية فوق الخمسين بنفس النسبة.
٣. أن غالبية العينة من المتزوجين بنسبة ٧٨,١٪ ويوضح ذلك مدى الاستقرار الأسري الذي يعيش فيه أفراد عينة الدراسة، وهذه البيانات تبدو متفقة مع ما جاء في الجدول السابق المتعلق بالسن، حيث يقع غالبية المبحوثين في المرحلة العمرية التي تكون احتمالات الزواج فيها كبيرة، وهذا ينعكس على التخطيط لإشباع الاحتياجات ومدى ملائمة ما يقدم من جهود حيث إنهم يمثلون صورة حقيقية من المجتمع، حيث يؤدي الزواج إلى استقرار الأفراد ويدفعهم إلى المشاركة في أنشطة ومشروعات التنمية.
٤. أن نسبة ٦٧,٢٪ من العينة من الحاصلين على مؤهلات عليا، بينما نسبة ٢٩,٧٪ من ٢٩,٧٪ حاصلين على دراسات عليا، ويعكس ذلك دراية نظرية وخبرة ميدانية في ذات الوقت لدى عينة الدراسة.
٥. عدد سنوات الخبرة بالنسبة للعينة جاءت أعلى نسبة ٥١,٦٪ لمن هم ذوي خبرة من ١٠ - ٥ سنوات يلها ونسبة ٣١,٢٪ لمن هم من ١٠ سنوات فأكثر وفي المرتبة الأخيرة لمن هم أقل من ٥ سنوات بنسبة ١٧,٢٪ وهذا الأمر يعد ضرورياً حيث أنه كلما زادت سنوات الخبرة كلما كان أصحاب القرار قادرين على وضع الخطط ومواجهة الصعاب وتحديد البدائل المختلفة لحل المشكلات.

ثامنا: عرض نتائج الدراسة وتفسيرها:

١- وعى منظمات المجتمع المدني بمفهوم ومبادئ الاقتصاد الأخضر.

جدول رقم (٢) يوضح وعى منظمات المجتمع المدني بمفهوم ومبادئ الاقتصاد الأخضر

م	العبرة	ن=٦٤								الدرجة المعيارية	درجة التحقق	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا						
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	سمعت من قبل عن مفهوم الاقتصاد الأخضر.	٥٥	٨٥,٩	٨	١٢,٥	١	١,٦	١٨٢	٢,٨٤	٢		
٢	أفهم أن الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة مع الحفاظ على البيئة.	٦١	٩٥,٣	٢	٣,١	١	١,٦	١٨٨	٢,٩٣	١		
٣	أعي أن الاقتصاد الأخضر يساهم في خلق فرص عمل صديقة للبيئة.	٤٣	٦٧,٢	٢١	٣٢,٨	-	-	١٧١	٢,٦٧	٥		
٤	أعرف الفرق بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد التقليدي.	٥٢	٨١,٣	٧	١٠,٩	٥	٧,٨	١٧٥	٢,٧٣	٣		
٥	لدى منظمنا برامج توعية أو تدريب تتضمن مفهوم الاقتصاد الأخضر.	٢٤	٣٧,٥	٢٩	٤٥,٣	١١	١٧,٢	١٤١	٢,٢٠	٧		
٦	أعرف أن من مبادئ الاقتصاد الأخضر: تقليل الانبعاثات الكربونية.	٣٥	٥٤,٧	٨	١٢,٥	٢١	٣٢,٨	١٤٢	٢,٢١	٦		
٧	يشجع الاقتصاد الأخضر على الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.	٣٠	٤٦,٩	١٥	٢٣,٤	١٩	٢٩,٧	١٣٩	٢,١٧	٨		
٨	أعرف أن الاقتصاد الأخضر يعزز العدالة الاجتماعية ويوفر فرصًا للفئات المهمشة.	٥٢	٨١,٣	٧	١٠,٩	٥	٧,٨	١٧٥	٢,٧٣	٣م		
	المجموع							١٣١٣	٢,٥٦			

باستعراض ما جاء في الجدول السابق يتضح أن (فهم مجتمع الدراسة أن الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة مع الحفاظ على البيئة) جاء في الترتيب الأول بموافقة ٩٥,٣% ودرجة تحقق كبيرة (٢,٩٣) وجاء في الترتيب الثاني سمعت من قبل عن مفهوم الاقتصاد الأخضر بموافقة ٨٥,٩% ودرجة تحقق كبيرة (٢,٨٤)، وجاء في الترتيب الثالث (أعرف الفرق بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد التقليدي) بموافقة ٨١,٣% ودرجة تحقق كبيرة (٢,٧)، وفي الترتيب

الثالث مكرر أعرف أن الاقتصاد الأخضر يعزز العدالة الاجتماعية ويوفر فرصاً للفئات المهمشة بموافقة ٨١,٣٪ ودرجة تحقق كبيرة (٢,٧)، وبدل هذا على أن منظمات المجتمع المدني (عينة الدراسة) لديها وعي واضح بمفهوم الاقتصاد الأخضر، ليس فقط كمصطلح، بل أيضاً بأهدافه المترابطة مع التنمية المستدامة، مما يعني أن هناك انعكاس إيجابي على الأداء المؤسسي، لأن هذا الفهم قد يُترجم إلى ممارسات فعلية داخل المنظمات، مثل الحرص على المشاريع البيئية، أو استخدام الموارد بطريقة مستدامة، أو الترويج للسلوكيات البيئية الإيجابية.

وجاء في الترتيب الخامس أعي أنه يخلق فرص عمل صديقة للبيئة" بموافقة ٣٢,٨٪ ودرجة تحقق كبيرة (٢,٧)، ورغم أهمية هذا الجانب، إلا أن هناك تبايناً في الفهم، مما يشير إلى الحاجة لمزيد من التوعية بأبعاد الاقتصاد الأخضر التنموية، وجاء في الترتيب السادس أعرف أن من مبادئ الاقتصاد الأخضر: تقليل الانبعاثات الكربونية بنسبة موافقة ٥٤,٧٪ مما يعكس أن المعرفة العلمية البيئية بالتفاصيل لا تزال محدودة، وجاء في الترتيب السابع لدى منظماتنا برامج توعية تتضمن مفهوم الاقتصاد الأخضر " بنسبة موافقة فقط ٣٧,٥٪ أجابوا بـ "نعم"، ما يكشف قصوراً في تفعيل المؤسسي للبرامج التوعوية. يشجع الاقتصاد الأخضر على الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري بأقل درجة تحقق، ونسبة "لا" مرتفعة (٢٩,٧٪)، ويعكس ذلك نقص الوعي بالتطبيقات العملية للاقتصاد الأخضر في مجال الطاقة. وتتفق نتائج ذلك المحور مع ما جاء في نتائج دراسة (عبدالباسط ٢٠٢٥) حيث أكدت وجود تفاوت معرفي كبير بين فئات المجتمع، مما يشير إلى فجوة معرفية بحاجة إلى التوعية، وتوضح النتائج أن هناك تفاوت واضح بين العبارات من حيث نسب الموافقة، ما يدل على أن الوعي بالمفهوم العام جيد نسبياً، ولكن المعرفة التفصيلية بالمبادئ والتطبيقات ما زالت غير مكتملة، حيث تشير النتائج إلى حاجة لمزيد من التوعية بأبعاد الاقتصاد الأخضر التنموية، وقد جاء متوسط الدرجة الكلية (٢,٥٦) يشير إلى درجة تحقق متوسطة لوعي المبحوثين بمفهوم الاقتصاد الأخضر.

٢- دور منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.

جدول رقم (٣) يوضح دور منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر

م	العبارة	ن=٦٤						الدرجة المعيارية	درجة التحقق	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	تقدم المنظمة تدريبات أو ورش عمل عن الطاقة المتجددة أو الاستهلاك المستدام.	١٥	٢٣,٤	١٧	٢٦,٦	٣٢	٥٠	١١١	١,٧٣	١٠
٢	تتعاون المنظمة مع جهات حكومية أو بيئية في مشروعات خضراء.	٢٧	٤٢,٢	١٦	٢٥	٢١	٣٢,٨	١٣٤	٢,٠٩	٧
٣	ساهمت برامج المنظمة في رفع وعيي بمبادئ الاقتصاد الأخضر.	٥٢	٨١,٣	٧	١٠,٩	٥	٧,٨	١٧٥	٢,٧٣	٣

م	العبارة	ن=٦٤						الدرجة المعيارية	درجة التحقق	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
٤	شعربأن أنشطة المنظمة أحدثت تأثيراً ملموساً في سلوك الأفراد البيئي.	٢٠	٣١,٢	٢٢	٣٤,٤	٢٢	٣٤,٤	١٢٦	١,٩٧	٨
٥	تتضمن خطط المنظمة أهدافاً تتعلق بالاستدامة البيئية.	٤٣	٦٧,٢	٢١	٣٢,٨	-	-	١٧١	٢,٦٧	٥
٦	توجد كتيبات أو مواد توعوية حول الاقتصاد الأخضر داخل المنظمة.	١٨	٢٨,١	١٦	٢٥	٣٠	٤٦,٩	١١٦	١,٨١	٩
٧	تشارك منظماتنا في حملات بيئية تتعلق بالاقتصاد الأخضر.	٣٢	٥٠	١٧	٢٦,٦	١٥	٢٣,٤	١٤٥	٢,٢٦	٦
٨	تحرص المنظمة على تطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر داخلها (مثل ترشيد الطاقة).	٤٦	٧١,٩	١٦	٢٥	٢	٣,١	١٧٢	٢,٦٨	٤
٩	تم تنظيم مبادرات لتدوير النفايات أو ترشيد استهلاك الموارد.	٥٩	٩٢,٢	٢	٣,١	٣	٤,٧	١٨٤	٢,٨٧	٢
١٠	لدى المنظمة حضور إعلامي في الترويج لقضايا البيئة والاقتصاد الأخضر.	٦٠	٩٣,٨	٢	٣,١	٢	٣,١	١٨٦	٢,٩	١
	المجموع							١٥٢٠	٢,٣٧	

ويتضح من خلال بيانات الجدول السابق :

جاء في الترتيب الأول لدى المنظمة حضور إعلامي في الترويج لقضايا البيئة والاقتصاد الأخضر. الأعلى تحققاً بنسبة موافقة (٩٣,٨٪)، مما يشير إلى قوة في الجانب الإعلامي والتوعوي الخارجي، وجاء في الترتيب الثاني تنظيم مبادرات لتدوير النفايات أو ترشيد استهلاك الموارد بنسبة موافقة ٩٢,٢٪ وهي من أعلى العبارات تحققاً، مما يدل على نجاح المنظمة في تفعيل الممارسات البيئية الملموسة.

وجاء في الترتيب الثالث ساهمت برامج المنظمة في رفع وعي بمبادئ الاقتصاد الأخضر بنتيجة قوية (٨١,٣٪ نعم) مما يدل على أن الجهود التوعوية رغم محدوديتها إلا أن لها أثر فعلي على الأفراد، في حين جاء في الترتيب الرابع حرص المنظمة على تطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر داخلها (مثل ترشيد الطاقة) بنسبة موافقة ٧١,٩٪ مما تعكس حرصاً داخلها جيداً على تطبيق المبادئ البيئية، وهو مؤشر إيجابي.

وجاء في الترتيب الخامس تتضمن خطط المنظمة أهدافاً تتعلق بالاستدامة البيئية بنسبة موافقة ٦٧,٢٪ وهي درجة جيدة، تشير إلى وجود بعد استراتيجي بيئي في التخطيط داخل المنظمة، ثم في الترتيب السادس تشارك المنظمة في حملات بيئية تتعلق بالاقتصاد الأخضر بنسبة موافقة ٥٠٪ وهي مشاركة جيدة إلى حد ما، إلا أنها تحتاج إلى توسيع النطاق والاستمرارية، وجاء في الترتيب الأخير تقدم المنظمة تدريبات أو ورش عمل عن الطاقة المتجددة أو الاستهلاك وهي أقل العبارات تحققاً. ٥٠٪ أجابوا "لا"، ما يدل على قصور واضح في الجانب التدريبي والتوعوي المتخصص داخل المنظمة، تشير بيانات الجدول إلى أن متوسط الدرجة الكلية: ٢,٣٧ من ٣ → وهذا يشير إلى درجة تحقق متوسطة بشكل عام.

كما أن التباين بين العبارات كبير، مما يدل على أن بعض الأبعاد مفعلة جيداً، بينما أخرى تعاني من قصور واضح. وتتفق تلك النتائج مع ما جاء في معظم الدراسات والتي تؤكد أن الاقتصاد الأخضر أصبح ضرورة وليس خياراً، كونه يربط بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وأشارت إلى أهمية دور منظمات المجتمع المدني كونها شريك مع الحكومة في تبني سياسات نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر، كما في (بن موسى ٢٠١٩) و(بلهوشات ٢٠٢٣).

٣-التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر

جدول رقم (٤) يوضح أهم التحديات في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر بالمنظمة

م	العبارة	ن=٦٤								
		نعم				إلى حد ما		لا		
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	ضعف في الموارد المالية لتنفيذ برامج الاقتصاد الأخضر.	١٣	٢٠,٣	١٠	١٥,٦	٤١	٦٤,١	١٠٠	١,٥٦	٩
٢	نقص الكوادر المؤهلة بالمنظمة لفهم وتطبيق مفاهيم الاقتصاد الأخضر.	٢٠	٣١,٢	٢٢	٣٤,٤	٢٢	٣٤,٤	١٢٦	١,٩٦	٧
٣	ضعف التعاون بين المنظمة والجهات الحكومية يؤثر على فاعلية النشر.	٦٣	٩٨,٤	١	١,٦	٠	٠	١٩١	٢,٩٥	١
٤	عدم توفر معلومات كافية أو أدلة إرشادية حول الاقتصاد الأخضر.	٦١	٩٥,٣	٢	٣,١٢	١	١,٥٦	١٨٨	٢,٩٣	٢
٥	تواجه المنظمة مقاومة من المجتمع عند الترويج للممارسات البيئية.	٥٥	٨٥,٩	٨	١٢,٥	١	١,٦	١٨٢	٢,٨٤	٣
٦	ضعف الثقافة البيئية العامة في المجتمع يمثل	٨	١٢,٥	٥٥	٨٥,٩	١	١,٦	١٣٥	٢,١٠	٥

م	العبارة	ن=٦٤								
		نعم		إلى حد ما		لا		الدرجة المعيارية	درجة التحقق	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
	تحديًا كبيرًا.									
٧	لا توجد شراكات مع القطاع الخاص لدعم مشاريع الاقتصاد الأخضر.	١٣	٢٠,٣	٤١	٦٤,١	١٠	١٥,٦	١٣١	٢,٠٤	٦
٨	صعوبات في استخدام وسائل الإعلام والتواصل لنشر الوعي.	١٦	٢٥	٠	٠	٤٨	٧٥	٩٦	١,٥٠	١٠
٩	هناك تحديات تشريعية وقانونية تعيق تنفيذ مبادرات الاقتصاد الأخضر.	٢١	٣٢,٨	٣	٤,٧	٤٠	٦٢,٥	١,٩	١,٧٠	٨
١٠	خطط المنظمة لا تتضمن أهدافًا متعلقة بالاقتصاد الأخضر.	٥٥	٨٥,٩	٨	١٢,٥	١	١,٦	١٨٢	٢,٨٤	٣
	المجموع							١٤٤٠	٢,٢٥	

أقوى التحديات تحققًا (أعلى درجة تحقق):

- ضعف التعاون بين المنظمات المدنية والجهات الحكومية بدرجة تحقق ٢,٩٥ وهو ما يعتبر التحدي الأبرز، حيث أقر ٩٨,٤٪ من العينة بـ "نعم"، مما يعكس خللاً واضحاً في التنسيق المؤسسي، وغياب شراكات أو دعم حكومي لنشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.
- عدم توفر معلومات وأدلة إرشادية حول الاقتصاد الأخضر بدرجة تحقق ٢,٩٣ وبنسبة (٩٥,٣٪) وهو ما يعكس ضعف البنية المعرفية داخل المنظمة، ويشير إلى غياب دليل عملي أو مواد تدريبية تتيح التوعية بمبادئ الاقتصاد الأخضر.
- مقاومة مجتمعية للممارسات البيئية بدرجة تحقق ٢,٨٤، وبنسبة ٨٥,٩٪ يرون أن المجتمع لا يتقبل بسهولة مفاهيم التغيير البيئي، مما يعوق جهود التثقيف، ويشير إلى ضرورة وضع برامج موجهة لرفع الوعي الشعبي.
- غياب الأهداف البيئية في الخطط الاستراتيجية للمنظمة بدرجة تحقق ٢,٨٤، وبنسبة عالية ٨٥,٩٪ تؤكد أن المنظمة لا تُدمج مفهوم الاقتصاد الأخضر في رؤاها الاستراتيجية، مما يؤدي إلى غياب التركيز والتنفيذ الفعال.

تحديات متوسطة/غير واضحة الحدة:

- ضعف الثقافة البيئية في المجتمع بدرجة تحقق ٢,١ ومن الواضح أن البيئة العامة تمثل تحديًا، رغم أن الإجابات توزعت بين "إلى حد ما" و "نعم"، ما ويشير إلى إدراك متوسط بأن البيئة المجتمعية لم تنضج بعد لاستيعاب التحول الأخضر.

- غياب شراكات مع القطاع الخاص بتحقيق ٢,٠٤ مما يعنى وجود فرصة غير مستغلة، فغياب التعاون مع القطاع الخاص يقلل من الموارد والدعم الفني أو التمويلي الممكن.

أقل التحديات تحققًا (أقل من ٢):

- نقص الكوادر المؤهلة بدرجة تحقق ١,٩٦ وهو ما يوحى بتفاوت كبير بين المنظمات، فبعضها يمتلك كفاءات، وأخرى تعاني من نقص.
- التحديات التشريعية والقانونية بتحقيق ١,٧٠ وأكثر من ٦٢,٥٪ أجابوا بـ "لا"، ما قد يعنى أن الإطار القانوني ليس عائقًا كبيرًا، أو أن التشريعات غير واضحة أصلاً.
- ضعف الموارد المالية بدرجة تحقق ١,٥٦ وهو ما يعد مفاجئ نسبيًا، لأن كثيرًا من الدراسات تشير لضعف التمويل، لكن هنا أكثر من ٦٤٪ أجابوا بـ "لا"، ما يشير إما إلى استقرار التمويل نسبيًا، أو أنه غير موجه لمجال الاقتصاد الأخضر بالتحديد.
- ٨. صعوبة استخدام وسائل الإعلام بدرجة تحقق ١,٥٠ أغلب العينة أجابت بـ "لا" (٧٥٪)، ما يدل على أن أغلب المنظمات تجد سهولة أو لا تستخدم الإعلام أصلاً، أو لا تعتبره أداة حيوية في النشر، والمحور تحقق بدرجة متوسطة ٢,٢٥.
- وتتفق نتائج ذلك المحور مع ما جاء في دراسة (عبدالحليم ٢٠٢٤) والتي كشفت عن معوقات تنظيمية ومجتمعية تحد من فاعلية الجمعيات الأهلية في التحول الأخضر.
- ٤- مقترحات تعزيز المسؤولية البيئية داخل المنظمات لتبنى نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر

جدول رقم (٥) يوضح مقترحات تعزيز المسؤولية البيئية داخل المنظمات لتبنى نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر

م	العبارة	ن=٦٤						الدرجة المعيارية	درجة التحقق	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	دمج البعد البيئي في الرؤية والرسالة	٦٢	٩٦,٧	٢	٣,١	-	-	١٩٠	٢,٩٦	٢
٢	تخصيص وحدة أو لجنة بيئية داخل المنظمة	٦٠	٩٣,٨	٢	٣,١	٢	٣,١	١٨٦	٢,٩٠	٥
٣	تضمن معايير البيئة في تقييم الأداء المؤسسي	٦١	٩٥,٣	٢	٣,١	١	١,٦	١٨٨	٢,٩٣	٤
٤	تنفيذ دورات تدريبية للعاملين والمتطوعين حول مفاهيم الاقتصاد الأخضر،	٦٣	٩٨,٤	١	١,٦	٠	٠	١٩١	٢,٩٨	١

م	العبارة	ن=٦٤								
		نعم		إلى حد ما		لا		الدرجة المعيارية	درجة التحقق	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
	والإدارة البيئية									
٥	إطلاق حملات توعوية بيئية موجهة للمجتمع عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو الأنشطة الميدانية	٦١	٩٥,٣	٣	٤,٧	-	-	١٨٩	٢,٩٥	٣
٦	إشراك الشباب والنساء في المبادرات البيئية لأنهم الأكثر قدرة على التغيير المجتمعي	٦٠	٩٣,٧	١	١,٦	٣	٤,٧	١٨٥	٢,٨٩	٧
٧	بناء شراكات مع جهات حكومية وخاصة لتبادل الخبرات أو تنفيذ مشاريع مشتركة في مجال الاقتصاد الأخضر	٥٨	٩٠,٦	٦	٩,٤	٠	٠	١٨٦	٢,٩٠	م٥
٨	تضمن معايير البيئة في تقييم الأداء المؤسسي - مثل تقليل استخدام الموارد، وإعادة التدوير	٥٤	٨٤,٤	٨	١٢,٥	٢	٣,١	١٨٠	٢,٨١	٨
	المجموع							١٤٩٥	٢,٩	

من بيانات الجدول السابق يتضح أن أهم مقترحات تعزيز المسؤولية البيئية داخل
منظمات المجتمع المدني لتبنى نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر جاءت في الترتيب كالتالي:

- تنفيذ دورات تدريبية للعاملين والمتطوعين حول مفاهيم الاقتصاد الأخضر، والإدارة
البيئية وهو ما يشير إلى اتفاق شبه كلي (٩٨,٤٪) على أهمية التدريب في تعزيز الوعي
البيئي ويدل على إدراك أن تأهيل الكوادر هو المدخل الأساسي لترسيخ مفاهيم الاقتصاد
الأخضر كما يعكس وعياً بأن النقص المعرفي الداخلي هو التحدي الأكبر.
- دمج البعد البيئي في الرؤية والرسالة بتحقيق ٢,٩٦ وموافقة عالية (٩٦,٧٪) مما يؤكد
إدراك أهمية دمج القيم البيئية في الهوية المؤسسية، وهذا يعزز الاستدامة كقيمة
مؤسسية دائمة وليست مجرد نشاط موسمي.
- إطلاق حملات توعوية بيئية موجهة للمجتمع بتحقيق ٢,٩٥، وتعكس الموافقة العالية
(٩٥,٣٪) أهمية الدور التوعوي للمنظمات، وأيضاً وجود حملات إعلامية يعتبر أداة
حيوية للتأثير المجتمعي، ونشر ثقافة الاستهلاك المسؤول والممارسات الخضراء.

- تضمين معايير البيئة في تقييم الأداء المؤسسي بتحقيق ٢,٩٣، حيث أن تبني المعايير البيئية داخل التقييم المؤسسي خطوة مهمة لجعل الممارسات البيئية جزءاً من آليات العمل والمحاسبة، حيث تشير الموافقة (٩٥,٣٪) إلى وعي بأهمية الربط بين الأداء البيئي والأداء العام.
 - تخصيص وحدة أو لجنة بيئية داخل المنظمة بتحقيق ٢,٩٠ ونسبة الموافقة (٩٣,٨٪) مرتفعة، مما يدل على أهمية وجود هيكل تنظيمي واضح يتولى المسؤولية البيئية، كما يعزز ذلك من الانتقال من المبادرات الفردية إلى عمل مؤسسي منظم.
 - بناء شراكات مع جهات حكومية وخاصة بدرجة تحقيق ٢,٩٠، مما يعنى أن الشراكات تمثل قناة مهمة للدعم المالي، التقني والمعرفي، ورغم أن الموافقة (٩٠,٦٪) أقل قليلاً من البنود السابقة، فإنها تؤكد أهمية التعاون الخارجي لتنفيذ برامج ذات أثر فعلي.
 - إشراك الشباب والنساء في المبادرات البيئية بتحقيق ٢,٨٩ ونسبة القبول (٩٣,٧٪) تعكس وعياً بأهمية الفئات المجتمعية الحيوية في التغيير البيئي، خصوصاً أنهم الأكثر تفاعلاً وقدرة على التأثير في المجتمع المحلي.
 - تضمين معايير البيئة في تقييم الأداء المؤسسي مثل تقليل استخدام الموارد، وإعادة التدوير بتحقيق ٢,٨١ ورغم أنها فكرة قريبة من البند رقم ٣، إلا أن انخفاض نسبة الموافقة نسبياً (٨٤,٤٪) قد يشير إلى صعوبات تطبيقية أو عدم وضوح آليات التنفيذ داخل المنظمة، مما يتطلب إرشادات تطبيقية أو نماذج تنفيذية واضحة.
- وتتفق تلك النتائج مع ما أشارت إليه دراسة (محمد وصالح ٢٠٢١ أن التدريب والتأهيل هما مفتاح التحول إلى الاقتصاد الأخضر، كما أكدت دراسة (Attahiru 2021) ضرورة الإدارة الرشيدة لعبور الأزمات العالمية مع تبني نهج الاقتصاد الأخضر

النتائج العامة للدراسة :

- فيما يتعلق بالتساؤل الأول: حول ما مدى وعي منظمات المجتمع المدني بمفهوم ومبادئ الاقتصاد الأخضر؟ جاءت مرتبة كالتالي:
- فهم مجتمع الدراسة أن الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة مع الحفاظ على البيئة
 - سمعت من قبل عن مفهوم الاقتصاد الأخضر
 - أعرف الفرق بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد التقليدي
 - أعرف أن الاقتصاد الأخضر يعزز العدالة الاجتماعية
 - أعني أنه يخلق فرص عمل صديقة للبيئة
- فيما يتعلق بالتساؤل الثاني: حول ما دور منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر؟ جاءت مرتبة كالتالي:

- لدى المنظمة حضور إعلامي في الترويج لقضايا البيئة والاقتصاد الأخضر..
 - ساهمت برامج المنظمة في رفع وعي بمبادئ الاقتصاد الأخضر.
 - تتضمن خطط المنظمة أهدافاً تتعلق بالاستدامة البيئية.
 - تحرص المنظمة على تطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر داخلياً (مثل ترشيد الطاقة).
- فيما يتعلق بالتساؤل الثالث: ما التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر؟ جاءت مرتبة كالتالي:
- ضعف التعاون بين المنظمات المدنية والجهات الحكومية
 - عدم توفر معلومات وأدلة إرشادية حول الاقتصاد الأخضر.
 - مقاومة مجتمعية للممارسات البيئية.
 - غياب الأهداف البيئية في الخطط الاستراتيجية للمنظمة.
 - ضعف الثقافة البيئية في المجتمع.
 - غياب شراكات مع القطاع الخاص .
- فيما يتعلق بالتساؤل الرابع: ما مقترحات تعزيز المسؤولية البيئية داخل المنظمات لتبني نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر؟ جاءت مرتبة كالتالي:
- تنفيذ دورات تدريبية للعاملين والمتطوعين حول مفاهيم الاقتصاد الأخضر.
 - دمج البعد البيئي في الرؤية والرسالة.
 - إطلاق حملات توعوية بيئية موجهة للمجتمع لنشر ثقافة الاستهلاك المسؤول والممارسات الخضراء.
 - تضمين معايير البيئة في تقييم الأداء المؤسسي.
- توصيات الدراسة:**
١. تعزيز التوعية المتخصصة في المبادئ البيئية والتقنية للاقتصاد الأخضر داخل منظمات المجتمع المدني.
 ٢. تصميم برامج تدريبية ومبادرات عملية تتناول الاقتصاد الأخضر كمحور تنموي متكامل.
 ٣. التركيز الإعلامي والتربوي على دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف وتقليل الانبعاثات.
 ٤. بناء شراكات استراتيجية مع الجهات الحكومية لضمان التنسيق والدعم الرسمي.
 ٥. إعداد أدلة إرشادية وتدريب العاملين على مفاهيم الاقتصاد الأخضر.
 ٦. تصميم حملات توعية مجتمعية للتغلب على المقاومة الشعبية لمفاهيم البيئة.

٧. مراجعة الخطط الاستراتيجية للمنظمات لضمان دمج الاقتصاد الأخضر في الأهداف.
٨. التوسع في التعاون مع القطاع الخاص لتمويل ودعم مشروعات بيئية مستدامة.
٩. إطلاق برنامج تدريبي شامل داخل المنظمة لتأهيل العاملين والمتطوعين حول مفاهيم وممارسات الاقتصاد الأخضر.
١٠. تطوير وثائق الرؤية والرسالة لتشمل الاستدامة البيئية كقيمة مركزية واضحة.
١١. إنشاء وحدة داخلية مختصة بالبيئة تكون مسؤولة عن تنفيذ ومتابعة هذه المبادرات.
١٢. توسيع دائرة الشراكات مع القطاعين الحكومي والخاص لتأمين التمويل والخبرة.
١٣. تصميم مؤشرات أداء بيئي قابلة للقياس تدمج في تقييم الموظفين والمشاريع.
١٤. إعداد أدلة تطبيقية للممارسات الخضراء تساعد على دمج الاقتصاد الأخضر في العمل اليومي.

المراجع

- إبراهيم ، حسنين توفيق(٢٠٠٠): بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠
- أبو النصر ، مدحت، و محمد ، ياسمين مدحت (٢٠١٧)، التنمية المستدامة مفهوما-أبعادها- مؤشرات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر.
- أبو مندور ، شيماء أبو مندور عبد الغني، (٢٠٢٣)، اتجاهات النخبة الأكاديمية المصرية نحو معالجة المواقع الإخبارية الإلكترونية الدولية لمؤتمر قمة المناخ العالمي COP27 ٢٠٢٢ ، دراسة ميدانية ، المجلة العلمية لبحوث ، ع ٢٥.
- أحمد ، حنيش و حفيظ ، بوضياف ، "التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة"، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ٨٤/٨٣ أبريل، جامعة البليدة، الجزائر .
- أحمد، أسامة احمد حسن (٢٠٢٢) رؤية مستقبلية لتعزيز ثقافة الاستدامة البيئية لدى الشباب الجامعي في ضوء التغيرات المناخية، بحث منشور بمجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، مجلد ١٠ ، العدد .
- آل الشيخ حمد بن محمد (٢٠٠٨) اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة. العبيكان للنشر والتوزيع الرياض - المملكة العربية السعودية.
- بادي، صفاء عبد الحكيم أحمد(٢٠٢٠) أنموذج مقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر، المؤتمر العلمي الثاني للعلوم الإدارية: التنمية المستدامة ركيزة الأمن والاستقرار والسلام، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، صنعاء.
- بكدي، فاطمة (٢٠٢٠) الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيقي. مركز الكتاب الأكاديمي عمان - الأردن.
- بلهوشات ، سناء ، وبوقموم ، محمد ، (٢٠٢٣) مسارات الانتقال نحو اقتصاد أخضر وإليات تهيئة علي خطط التنمية: القطاع الفلاحي نموذجا ، مجلة اقتصاد المال والأعمال ، مج ٨ ، ع ١ .
- بن موسى محمد، قمان عمر . (٢٠١٩) استراتيجيات وآليات دعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر).
- التاريخ الميلادي: ٢٠٢٢ دحداح، نجيب (٢٠١٦) مساهمة تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية. المؤتمر الدولي الثالث عشر دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة (الصفحات ١٤-١٠). الجزائر : جامعة الشلف.
- الجوهري ، عبد الهادي (٢٠٠٠): أسس علم الاجتماع ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث.

حدادو، رقية هوارى معراج. (٢٠١٣). المنتج الأخضر كأحد متطلبات المسؤولية الاجتماعية والبيئية - دراسة حالة سوناطراك مديرية الصيانة بالاغواط مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية (١٢٨)، جامعة زيان عاشور الجلفة.

حمياز، سمير (٢٠٢٢) دور المجتمع المدني في هندسة ونشر الوعي البيئي في الجزائر، بحث منشور بمجلة الآداب والعلوم الإجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، الجزائر، ج (١٨) ع (٢).

رئاسة الجمهورية، رؤية مصر الاستراتيجية ٢٠٣٠.

الزين، زوبيدة محسن، حمزة (٢٠١٦). ابعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات البترولية دراسة ميدانية بمجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الابار مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد ١١.

السماطوطي، اقبال الامير (٢٠١٢). المنظمات الغير حكومية وتمكين الفئات المهشمة، ورقة عمل المؤتمر العلمي السنوي الثاني والعشرون. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة الفيوم.

السنبل، عبدالعزيز بن عبدالله، (٢٠٠١)، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي (الأمن مسؤولية الجميع)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

شحاته، صفاء فضل هاشم (٢٠٢٤): برنامج مقترح من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية وعي الشباب الجامعي بمعايير البيئة الخضراء، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية، مج ١٩، ع ١٤، أكتوبر.

الشيخ، آمال الشيخ، (٢٠٢١): دور الحكومة في تطبيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية الهيئة العامة للإستعلامات، مج ٥، ع ٩، ديسمبر.

الشيخ، بوسماحة (٢٠١٦): المسؤولية الاجتماعية على ضوء التوجه البيئي للمؤسسة، مجلة قانون العمل والتشغيل، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

الصفقي، إيهاب ابراهيم حسن (٢٠٢٠). رؤية مقترحة للتربية من أجل بيئة خضراء بالجامعات المصرية، بحث منشور بالمجلة التربوية لكلية بجامعة سوهاج، المجلد ٨٠، كلية التربية جامعة سوهاج.

طاوي، فؤاد (٢٠٢٠): التكامل بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البنفسجي. جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الاستراتيجية والتنمية. مج ١٠، عدد خاص. يوليو. الجزائر.

طرشاني، سهام (٢٠٢٢) المنتجات الصديقة للبيئة كآلية لتبني المسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال: دراسة حالة شركة سامسونج للإلكترونيات، مجلة الإبداع، جامعة البليدة ٢ - مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات، مج ١٢، ع ٢٤، ديسمبر

عبد الباسط ، شيماء عبد العزيز (٢٠٢٥) الوعي المجتمعي بدور التحول للاقتصاد الأخضر في مواجهة التحديات البيئية : دراسة ميدانية، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية.

عبد الغفار ، أيمن أحمد على (٢٠٢٣): تأثير الاقتصاد الأخضر في الاقتصاد القومي المجلة العلمية، جامعة الأزهر كلية الشريعة والقانون بأسسوط ، العدد الخامس والثلاثون الإصدار الثاني أبريل ٢٠٢٣ م الجزء الثاني .

عبدالحليم، إسلام طاهر إمام (٢٠٢٤) معوقات ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية , ٣٥٤، جامعة الفيوم - كلية الخدمة الاجتماعية

عبدالرازق، شيماء حسين ربيع (٢٠٢١): دور الجمعيات الاهلية في تدعيم الوظائف الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، العدد السابع، أكتوبر.

عبدالرحمن، عبدالرحمن علي (٢٠٢٥): تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر، مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية، الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية، مج ٢٠، ٥٤، يناير.

علام، عادل عبد الرشيد (٢٠١٤). الاقتصاد الاسلامي الاخضر، مجلة الوعي الاسلامي وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية، الكويت.

علي، أحمد الأمين (٢٠١٣) دور الأنشطة الطلابية في تنمية المسؤولية البيئية لدى طلاب الجامعة المصدر: المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ع ٣، ج ١، يناير

عمر، أحمد مختار عبد الحميد (ت ١٤٢٤ هـ) معجم اللغة العربية المعاصرة: ١/٧٩٠.

غالي، مراد (٢٠١٧). الجبايات الخضراء ومتطلبات التنمية المستدامة، مجلة المنار للدراسات القانونية والإدارية، (١٩) رضوان العتيبي، مصر .

قنديل، أماني (٢٠٠٨) تطوير منظمات المجتمع المدني، (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٨).

الكر، محمد (٢٠٢١): الوظائف الخضراء بين رؤى التطوير ومعوقات التغيير. مجلة أنستة للبحوث والدراسات العدد ١٢ ، المجلد ١ .

كراز، ع. (٢٠٠٠) مدخل على التنمية المتكاملة: رؤية إسلامية. دمشق: مطبعة دار القلم.

متي وآخرون ، ٢٠١٩ ، تقويم دور منظمات المجتمع المدني المتوقفة في محافظة مطروح ، مج ٤٨ ، الجزء الثاني .

محمد ، عبد الرحمن، صالح، رانيا (٢٠٢١) إطار مقترح للتدريب الفعال لتحويل الوظائف التقليدية للوظائف الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. حلوان، عدد ٢/مجلد ١.

محمد، رجاء جاسم (٢٠١٩). إدارة البيئة الخضراء والتنمية المستدامة دراسة استطلاعية في مجمع أسواق الشورجة مجلة العربي للدراسات والأبحاث (١) المركز العربي للأبحاث والدراسات الإعلامية، القاهرة.

محمد، سمر ابراهيم (٢٠٢٥): دور المؤسسات الدولية في دعم الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة في آسيا ، القاهرة، مجلة كلية السياسة والاقتصاد - العدد السادس والعشرون - إبريل ٢٠٢٥.

معزوي، عيسى وبن عثمان، جهاد، (٢٠١٨) ، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة : تعارض أم تكامل، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد ١٠١ ، الجزائر.

هاشم ، خالد ، ٢٠٢٢ ، الإقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، مجلة حلوان ، مج ٣٦ ، ع ٢٤ .

الهشاشي، ايمان حفني عبد الحليم (٢٠٢٢): رؤية مستقبلية لتطوير مداخل ونماذج الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مجال حماية البيئة من التلوث، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية ٦ (٢٢) .

المراجع الأجنبية:

- Attahiru, Yusuf Ibrahim, Abubakar (2021), Poverty to Alleviation: Green economy and sustainable development-a review, Article in International Science, Journal of Engineering <https://www.researchgate.net/publication/355392393>.
- Bilfidl M. (2020). Green economy as a sustainable development mechanism. ajps, vol. 9, no. 1, Jun.
- Chazee, 1. et. al. (2017). Local planning a tool for Environmental Sustain Abi laity. The case of Mediterranean wet lands, New media 16 (1).
- Chi-Lan Chang , Ming Fang , 2023 , Impact of a sharing economy and green energy on achieving sustainable economic development: Evidence From a novel NARDL model, Journal of Innovation & know ledge .
- Voumik, Hossain Shah (2014), Agreeen Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty Eradication: What are the Implications for Bangladesh? Journal of Economics and Sustaina-ble Development, Vol.5, No.3, University of Chittagong, Bangla-desh.
- Yeyanran Gea, Qiang Zhi. Literature Review. (2016). the Green Economy, Clean Energy Policy and Employment. CUE2015-Applied Energy Symposium and Summit 2015: Low carbon cities and urban energy systems.

- Abdel Ghaffar, Ayman Ahmed Ali(2023)The Impact of the Green : Economy on the National Economy, Scientific Journal, Al-Azhar University, Faculty of Sharia and Law, Assiut, Issue Thirty-Five, .AD, Part Two ٢٠٢٣ Second Edition, April
- Abdel-Razzaq, Shaima Hussein Rabie(2021)The role of civil society : organizations in supporting green jobs to achieve sustainable development in light of Egypt's Vision2030Journal of the , .Future of Social Sciences, Issue ٧, October
- Abdul -Basit, Shaimaa Abdel-Aziz(2025)Community awareness of the role of transition to a green economy in facing environmental challenges: a field study, Egyptian Journal of Social and .Behavioral Sciences
- Abdul Halim, Islam Taher Imam(2024)Obstacles to the practice of green economy by civil society organizations in achieving environmental sustainability in local communities, Journal of the Faculty of Social Work for Social Studies and Research, Issue Fayoum University - Faculty of Social Work , ٣٥
- Abdulrahman, Abdulrahman Ali(2025)Developing the capabilities of : civil society organizations towards spreading the culture of green economy, Journal of the Future of Social Sciences, Arab Society for Human and Environmental Development, Vol. ٢٠, No. ٥, .January
- Abu Al-Nasr, Madhat, and Muhammad, Yasmine Madhat(2017) , Sustainable Development: Its Concept, Dimensions, and .Indicators, Arab Group for Training and Publishing, Egypt
- Abu Mandour, Shaimaa Abu Mandour Abdel-Ghani(2023)Trends of , the Egyptian Academic Elite Towards Addressing International Electronic News Websites for theCOP27 2022World Climate .Summit, A Field Study, Scientific Journal of Research, No. ٢٥
- Ahmed, Hanish and Hafiz, Boudiaf, “Sustainable development and environmental conservation are the basis for investment in renewable energy”, International Conference on: Renewable Energy Strategies and their Role in Achieving Sustainable .Development, April ٨٣/٨٤, University of Blida, Algeria
- Ahmed, Osama Ahmed Hassan(2022)A future vision for promoting a culture of environmental sustainability among university youth in light of climate change, a research published in the Journal of .the Future of Social Sciences, Volume ١٠, Issue
- Al Sheikh Hamad bin Mohammed(2008)Economics of Natural Resources and the Environment. Al-Obeikan Publishing and .Distribution, Riyadh - Kingdom of Saudi Arabia
- Alam , Adel Abdul Rashid(2012)Green Islamic Economy, Islamic Awareness Magazine, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, .Kuwait

-
- Al-Hashemi, Iman Hafni Abdel-Halim(2022)A future vision for :
developing approaches and models of general practice of social
service in the field of environmental protection from pollution,
Arab Journal of Arts and Humanities6. (22).
- Ali, Ahmed Al-Amin(2023)The role of student activities in
developing environmental responsibility among university
students. Source: Arab Journal of Social Sciences, Arab
Foundation for Scientific Consultations and Human Resources
Development, Issue3 Part ,1.January ,
- Al-Jawhari, Abdul Hadi(2000)Foundations of Sociology, Alexandria, :
.Modern University Office
- Al-Kar, Muhammad(2021)Green Jobs between Development Visions :
and Obstacles to Change. Anesta Journal of Research and
Studies, Issue12 Volume , 1.
- Al-Safti, Ihab Ibrahim Hassan(2020)A Proposed Vision for Education
for a Green Environment in Egyptian Universities, a research
published in the Educational Journal of the Faculty of Education,
Sohag University, Volume80Faculty of Education, Sohag ,
.University
- Al-Samaluti, Iqbal Al-Amir(2012)Non-governmental organizations
and the empowerment of marginalized groups, a working paper
for the twenty-second annual scientific conference. Faculty of
.Social Service. Fayoum University
- Al-Sheikh , Amal Al-Sheikh (2021)The Role of Government in :
Implementing Sustainable Development Goals in Arab
.Countries, General Authority for Information, Vol. ٥, No9 ,
.December
- Al-Sunbul , Abdulaziz bin Abdullah(2021)The Role of Arab ,
Organizations in Sustainable Development, a working paper
presented to the Conference on Development and Security in the
Arab World (Security is Everyone's Responsibility), Naif Arab
.Academy for Security Sciences, Riyadh
- Al-Zain , Zoubida Mohsen, Hamza(2016)Dimensions of .
Environmental and Social Responsibility in Petroleum
Institutions: A Field Study at the National Corporation for Well
Services Complex, Economic Visions Journal, University of
Martyr Hama Lakhdar, El Oued, Issue11.
- Badi, Safaa Abdel-Hakim Ahmed(2020)A proposed model for
developing the role of Yemeni universities in achieving
sustainable development in light of the green economy, The
Second Scientific Conference on Administrative Sciences:
Sustainable Development as a Pillar of Security, Stability and
Peace, Andalusia University for Science and Technology,
.Sana'a

- Bakdi, Fatima(2020)Green Economy from Theory to Practice.
.Academic Book Center, Amman, Jordan
- ,Belhoushat, Sanaa, and Boukamoum, Mohamed(2023)Paths of transition towards a green economy and mechanisms for generalizing it to development plans: the agricultural sector as a .model, Journal of Economics, Finance and Business, Vol. ٨, No 1.
- .Ben Moussa Mohamed, Qaman Omar(2019)Strategies and mechanisms to support the transition to a green economy in the context of sustainable development, with reference to the case of .Algeria
- Dahdah, Najib(2016)The Contribution of Risk Management Measures to Activating Environmental Responsibility in Economic Institutions. The Thirteenth International Conference on the Role of Social Responsibility of Small and Medium Enterprises in .pporting Sustainable Development Strategy (pp-Algeria: . University of Chlef
- Ghali, Murad(2017)Green Taxes and the Requirements of Sustainable Development, Al-Manar Journal of Legal and Administrative ,Studies19.Radwan Al-Otaibi, Egypt
- .Haddadou, Rokia Houari Maraj(2013)Green product as a requirement of social and environmental responsibility - a case study of Sonatrach Maintenance Directorate in Laghouat. Journal of Law and Human Sciences, Economic Studies128Ziane Achour , .University, Djelfa
-) .Hamiaz, Sami R(2022)The role of civil society in engineering and spreading environmental awareness in Algeria, a research published in the Journal of Arts and Social Sciences, University .of Mohamed Lamine Debaghine, Setif, Algeria, Vol18 .No , 2.
- ,Hashem , Khaled(202٢)Green Economy and its Role in Achieving ,: Sustainable Development, Scientific Journal of Business .Research and Studies, Helwan Journal, Vol
- Ibrahim, Hassanein Tawfiq(2000)Building Civil Society: Quantitative :(and Qualitative Indicators, a working paper presented to the symposium on Civil Society and its Role in Achieving ,Democracy, (Beirut: Center for Arab Unity Studies (2000) .Karaz, A(2000)An Introduction to Integrated : Development: An Islamic Perspective. Damascus: Dar Al-Qalam .Press
- ,Maazouzi, Issa and Ben Othman, Jihad(2018)Green Economy and ,: Sustainable Development: Conflict or Complementarity, Al-Hadath Journal of Financial and Economic Studies, Issue1 , .Algeria
- Matti et al., ٢٠١٩, Evaluation of the role of suspended civil society .organizations in Matrouh Governorate, Vol. ٤٨, Part Two

-
- Mohamed , Abdel Rahman, Saleh, Rania(2021)A proposed :
framework for effective training to transform traditional jobs
into green jobs to achieve sustainable development. The
Scientific Journal of Business Research and Studies. Helwan,
Issue2 .Vol/21.
- Mohamed, Samar Ibrahim(2025)The Role of International Institutions :
in Supporting the Economy and Achieving Sustainable
Development in Asia, Cairo, Journal of the Faculty of Politics
and Economics - Issue Twenty-Six - April(2025):
- Mohammed, Raja Jassim(2025)Green Environment Management and .
Sustainable Development: A Survey Study in the Shorjah
) Markets Complex. Al-Arabi Journal of Studies and Research1 ,
.Arab Center for Research and Media Studies, Cairo
- .Omar, Ahmed Mukhtar Abdel Hamid (d1442AH) Dictionary of
:Contemporary Arabic Language
- Presidency of the Republic, Egypt's Strategic Vision2030.
- Qandil, Amani(2008)Developing Civil Society Organizations (Cairo: :
,Arab Network for NGOs2008.
- Shahata, Safaa Fadl Hashem(2024)A proposed program from the :
perspective of general practice in social service to develop
university youth's awareness of green environment standards,
Journal of the Future of Social Sciences, Arab Society for
.Human and Environmental Development, Vol19 .No ,1 ,
.October
- Sheikh, Bousmaha(2016)Social responsibility in light of the ::
environmental orientation of the institution, Journal of Labor and
Employment Law, Abdelhamid Ben Badis University, Faculty of
.Law and Political Science
- Taoui, Fouad(2022)Integration between the Green Economy and the ::
Purple Economy. Abdelhamid Ibn Badis University,
Mostaganem, Faculty of Economics, Business and Management
.Sciences, Strategy and Development Journal. Vol10Special ,
.Issue. July. Algeria
- Tarshani, Siham(2022)Environmentally friendly products as a :
mechanism for adopting environmental responsibility for
business organizations: A case study of Samsung Electronics,
Creativity Journal, University of Blida2Research Laboratory -
.on Creativity and Organizational and Institutional Change, Vol
12 .No ,2December ,